الأسس المنهجية للتفسير السببي في العلوم الاجتماعية بين النموذج الوضعي والنموذج التأويلي

د. انجي حمدي عبد الحافظ

مدرس فلسفة العلوم

كلية التربية– جامعة عين شمس

ملخص

تركز هذه الدراسة على بحث الأسس المنهجية والأبستمولوجية للتفسير السببي في العلوم الاجتماعية بين نموذجين عُدا الأكثر إسهاماً وانتشاراً على الساحة السوسيولوجية، هما: النموذج الوضعي والنموذج التأويلي، من خلال تناول المبررات التي يستند إليها كل نموذج في تبرير ادعاءاته السببية. يعتمد النموذج الأول علي المنهج العلمي الموضوعي، الذي قوامه تفسير الظواهر الاجتماعية على غرار التفسير السببي للظواهر الطبيعية. بينما يعتمد النموذج الثاني علي منهج التأويل العقلي الذي يقوم على فهم الدلالات والمقاصد والأغراض من وراء الأفعال الإنسانية المسئولة عن الظواهر المجتمعية المختلفة.

ثمة ثنائية حاضرة إذن في منهجية التفسير السببي في سياق العلوم الاجتماعية، يمكن التغلب عليها من خلال نموذج ثالث– نزعم– أنه قادر علي استيعاب النموذجين السابقين، وهو النموذج الاحتمالي القائم على التحليل العاملي، حيث يوظف هذا النموذج أكثر الأفكار حداثة، فضلا عن أنه أكثر النماذج قبولا وانتشارا في الوقت الراهن. يعتمد النموذج الاحتمالي– القائم على النمذجة الرياضية أو التحليل العاملي– على تطبيق القوانين الإحصائية عوضا عن القوانين الحتمية التي كانت سائدة في النموذج الوضعي، كما أن التأويل الاحتمالي يعد الأقرب إلى طبيعة الظاهرة الاجتماعية التي قوامها كائن عاقل متغير.

(ISSN: 2536 - 9555)

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها في إبراز الدور الأبستمولوجي لفلسفة العلوم الاجتماعية في تناول هذه الإشكالية ذات الطابع الخاص، إشكالية التفسير السببي للأفعال الإنسانية والظواهر الاجتماعية وما يحكمها من ضوابط وقوانين. وقد اعتمدنا– لتحقيق هذه الغاية– على منهجين: **الأول** منهج التحليل النقدي لعرض الأراء التي يستند إليها كل نموذج من نماذج التفسير السببي للظواهر الاجتماعية وتحليلها والكشف عن أوجه الاتساق أو التناقض فيها. **والثاني** منهج التحليل العاملي، كما تم توظيفه للكشف عن العلاقات السببية في سياق العلوم الاجتماعية.

وقد أظهرت الدراسة أن الظواهر الاجتماعية معقدة للغاية ولا يمكن ردها الي سبب واحد أو قانون بعينه، وربما تتدخل عدة عوامل في تشكيل الظاهرة، ومن ثم يكون منهج التحليل العاملي هو المنهج الأكثر صلاحية في تحديد أي من هذه العوامل هو المسؤول عن الظاهرة، وكذلك في عملية التحليل الإحصائي لتحديد دور كل عامل في تشكيل الظاهرة الاجتماعية أو السلوك الإنساني.

الكلمات المفتاحية: السببية، العلوم الاجتماعية، النموذج الوضعي، النموذج التأويلي، التحليل العاملي، النمذجة الرياضية.

Methodological Foundations of Causal Explanation in Social Sciences between Positivist Model and Interpretative Model

Abstract

The aim of the present study is to investigate both epistemological and methodological foundations of causality and its explanations in social science between two outstanding models in sociological field that are; positivist model and interpretative one. We will focus on the foundations on which each model sets up its argument and defense regarding causality. The first model depends on objective scientific

method that rests on explanation of social phenomena analogically to causal explanation of natural phenomena. While the latter model depends on interpretative method bases on understanding intentions and significances behind human actions and behaviors leading to emergence of societal phenomena. This study suggests another model able to solve methodological obstacles implied in both models. This model is probable model based on factor analysis applying mathematical modeling based on statistical analysis, instead of deterministic laws of positivist model and interpretative model that touches the real nature of social phenomena.

The importance of the present study based on showing the role of epistemology to deal with specific issue that is causal explanation of human behaviors , social actions and social phenomena and laws organizing its interactions. Therefore, this study used critical analytical approach displaying various arguments and discussions concerning causal explanation of social phenomena and human actions from one side. On the other hand, it applies factor analysis approach as functioned throughout study to explore causal relationships patterns within a certain context in social sciences.

It is concluded that both social phenomena and human behaviors cannot be reduced to a single cause, but few factors or variables are responsible for the emergence of social phenomena or behavior. It is indicate that factor analysis is a creditable method and valid one to determine variables leading to human action or behavior.

Key words: Causality- Social Sciences- Positivist Model- Interpretative Model- Factor Analysis- Mathematical Modeling.

تمهيد

مبدأ العلية من أهم المبادئ التي نوُقشت في الفلسفة والعلم على حد سواء، وأكثرها تعقيدًا وتشابكا. والسؤال الذي نطرحه هنا: كيف يتم تطبيق هذا المبدأ في

(ISSN: 2536 - 9555)

العلوم الاجتماعية؟ بمعني أخر، هل من الممكن إيجاد صيغة أو نموذج لوصف العمليات العلية والشروط والظروف التي تحكمها، بحيث تكون هذه الصيغة صالحة للاستخدام في سياق العلوم الاجتماعية؟ وهل أستطاع علماء الاجتماع وعلماء النفس تبرير ادعاءاتهم السببية؟ وما هو الدور الذي تلعبه السببية في البحث الاجتماعي والنفسي؟ تساؤلات وإشكاليات عديدة طرحها علماء الاجتماع وهم بصدد الحديث عن منهجية التفسيرات العلية. وقد أفرز هذا النقاش عن نظريات ونماذج متعددة، البعض منها شكك في إمكان الحديث عن تفسيرات سببية في سياق العلوم الاجتماعية وعلم التاريخ من الأساس، والبعض استعار نظريات علمية اثبت صحتها وتستخدم لتقديم تفسير للنشاط العلمي للظواهر الطبيعية، وحاولوا نقل هذا التفسير العلمي إلى مجال العلوم الاجتماعية وعلم النفس. فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن أصحاب الطبيعي سواء في نطاق (علم الأعصاب أو فيزياء الكوانتم) التي تهدف إلى تحليل النشاط الذهني في ضوء المبادئ النظرية لنتائج هذه النظريات كما سنتناول ذلك عند كلا من "باتريشيا شيرشلاند Patricia Churchland" "وروجر بينروس Roger" Penrose وعالم النفس "ستيوارت هامروف Stuart Hameroff". في الحقيقة هذه الحجج تحصر الفهم والوعي الإنساني بالرجوع إلى العوامل المادية والنظر إلى الذهن البشري في ماديته ولهذا فان مفاهيم مثل الرغبة والألم لا وجود له وهو ما يدخل تحت مفهوم الإقصاء المادي .Eliminative Materialism[1].

[1] Penrose,R, Gardner,M (1991) The Emperor's New Mind: Concerning Computers, Minds, and the Laws of Physics
See also, Penrose,R,(1994) Shadows of the Mind: A Search for the Missing Science of Consciousness
See also, Penrose,R, Clarke, C, Kragh,**H** & 4 more(2011)**:** Cosmology of Consciousness: Quantum Physics & Neuroscience of Mind.
See also, Churchland,P (1996) The Mind-Brain Continuum. Edited by R.R. Llinás. The MIT Press.
See also,The Computational Brain. (1992) Patricia S. Churchland and T. J. Sejnowski. Cambridge, Massachusetts: The MIT Press

تزعم هذه الدراسة بأن العلية ليست مفهوما واحدًا، ولا يمكن أن يتم تفسيرها وفقا لحساب واحد، أو نموذج بعينه، وإنما هناك حسابات وتفسيرات مختلفة بحسب بنية العلم، مقولاته والسياق الذي يُوظف فيه هذا المبدأ. لذا يصبح من المفيد أن نستعرض هذه النماذج بالتحليل والتفنيد.

أولا: مفهوم السببية في العلوم الاجتماعية

نوضح ابتداء أنه ليس ثمة اتفاق على تعريف محدد للمبدأ السببي من قبل علماء الاجتماع. وتحوي القواميس والمعاجم العديد من التعريفات والتي تعبر بالتالي عن مواقف واتجاهات متمايزة، **نذكر منها على سبيل المثال:**

- تعريف (هولت Hoult): والذي يري أن السبب هو مجموعة العوامل القريبة نسبياً والتي تكون سابقة زمنياً لحدث معين[٢].
- تعريف (فيرتشيلد Fairchild): والذي يذهب الي أن السببية تعبير عن الصلة الضرورية بين السبب والنتيجة في سلسلة من العناصر وما ينتج عن هذا التسلسل من تأثير أو حركة أو تغير في السلوك[٣].
- تعريف (ميتشل Mitchell) والذي يعتمد على التمييز بين السببية القائمة على القصدية intentionality أو السببية الوظيفيةfunctional causality في مقابل الأشكال الأخرى من التفكير السببي. ويجادل بأن جميع التعميمات السببية يمكن التعبير عنها في شكل بيانات احتمالية[٤].
- تعريف (ثيودورسون Theodorson) والذي ينطلق من افتراض أن الوقائع الاجتماعية مترابطة بعلاقة أحادية الاتجاه، بحيث يؤدي حدوث إحداها الي

---

(2) Hoult, Thomas Ford. 1972. Dictionary of Modern Sociology. Totowa, New Jersey, 1972,p.54

(3) Fairchild, Henry Pratt (Ed.). 1966. Dictionary of Sociology and Related Sciences. Totowa, New Jersey, 1968, p.34

(4) Mitchell, G. Duncan (Ed.). 1968. A Dictionary of Sociology. Chicago: Aldine, P.28

(ISSN: 2536 - 9555)

الأخر. وهذا المبدأ مستعار من التفسير العلمي للسببية بحيث تكون وظيفة العلم الكشف عن علاقات الاعتماد بين السبب والنتيجة وصياغة القوانين التي تعبر عن ذلك(٥).

- تعريف (ديفيس Davis) وتكون السببية وفقا له هي التعبير عن ارتباط بين متغيرين أو أكثر، بحيث أن إعادة ترتيب الحالات في أحداهما يعقبه إعادة ترتيب في الأخر .فإذا كانت X سببا للمتغير Y، فإن التغير في X يُفترض أن ينتج عنه تغير في Y(٦).

عند تحليل هذه التعريفات نجد أن بعضها يتطلب أن تسبق الأسباب النتائج مباشرة، في حين أن البعض الآخر لا يتطلب ذلك. كذلك بعض التعريفات يتطلب تباعدًا زمنيًا من نوع ما بين السبب والنتيجة، بينما يعترف البعض الآخر بإمكانية وجود العلاقة بين السبب والنتيجة في وقت واحد. تبدو بعض التعريفات أكثر حتمية، بينما البعض الآخر أكثر احتمالية. يؤكد البعض على أن الأسباب يجب أن تكون ظروفًا سابقة ضرورية، بينما يؤكد البعض الآخر على الظروف السابقة الكافية فحسب، بحيث يصبح الحدث، حدثًا سابقًا زمنياً، ولكن ليس من الضروري أن يؤدي إلى إنتاج "الحدث" الذي يسمى التأثير. في حين يعترف آخرون بكليهما، أي الشروط الضرورية والكافية. تؤكد– أيضا– بعض التعريفات على عدم تناسق العلاقات السببية، بينما يسمح البعض الآخر– صراحة– بالتأثيرات المتبادلة للمتغيرات في نسق الأسباب. تحدد بعض التعريفات العلاقات السببية بالأحداث منفردة، بينما يعترف البعض الآخر بمجموعة أوسع من الظواهر الاجتماعية كعوامل أو آثار محتملة(٧).

---

(5) Theodorson, George A. 1969. A Modern Dictionary of Sociology. New York: Thomas Y. Crowell, P. 350

(6) Davis, James A. 1971. Elementary Survey Analysis. Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice, P.108

(7) David M. Klein, Causation in Sociology Today, Sociological Theory, Spring, 1987, Vol. 5, No. 1, p.20

من الواضح إذن أن لكل تعريف موقف ابستمولوجي معين ينطلق منه صاحبه. فأصحاب الاتجاه التجريبي يختلف تحليليهم للعلية عن أصحاب الاتجاه الجشطتلتي وأصحاب الاتجاه الأخير يختلف تصورهم عن أصحاب الاتجاه السياقي. ولهذا يصبح من الضروري التعرف على أبرز النماذج التي قدمت تحليلًا مثمرًا لمفهوم السببية في مجال العلوم الاجتماعية والسلوكية، والتعرف على الدور الذي تلعبه هذه النماذج في تفسير السلوك الإنساني، ومن ثم الظواهر الاجتماعية، وكذلك الأسس النظرية والمنهجية التي استندت إليها هذه النماذج في الكشف عن مبدا العلية وتحليله.

ثانيا: **النموذج الوضعي** Positivist Model

يعد المذهب الوضعي امتدادًا علميًا، تطبيقيًا وتاريخيًا للمذهب الطبيعي. فكما أن المذهب الطبيعي يوكد على مفهوم التجربة ويعتمد على السببية في تقديم تفسيرًا علميًا للظاهرة الطبيعية بإخضاعها لقوانين حتمية، كذلك الحال بالنسبة إلى المذهب الوضعي، الذي يؤكد على تفسير الظاهرة الاجتماعية استنادًا إلى معرفة أسباب حدوثها وإخضاع هذه العلاقة بين العوامل المؤثرة والظاهرة موضوع التحليل إلى الدراسة للكشف عن القانون المفسر لها. ومن هنا نرى أن ثمة تناظر Analogy بين الظاهرة الطبيعية والظاهرة الاجتماعية في التطبيق العام للمفهوم التجريبي للسببية، في كل من العلوم الطبيعية والاجتماعية، وإن كان في شكل معدل– إلى حد ما– في حالة الأخير. ومعظم الاتجاهات التي تدخل تحت مظلة علم الاجتماع الوضعي تسلم بصحة هذا المذهب. ويعد المذهب الوضعي من المذاهب السوسيولوجية الكبرى في تاريخ الفكر الغربي، فقد أحدث قطيعة إبستمولوجية مع التصورات الأسطورية والميتافيزيقية التي كانت سائدة، بتبني التجريب العلمي منهجا في تحصيل الحقائق. وتكمن الجذور الفكرية للنموذج التفسيري، الذي يستند على المنهج التجريبي الطبيعي في فرنسا كما انتشر وذاع

(ISSN: 2536 - 9555)

في إنجلترا. ونجد أن تحقيق نتائج مهمة–يمكن التحقق من صحتها– في مجال العلوم الطبيعية، أعطت الدافعية لدى المفكرين في مجال العلوم الاجتماعية والنفسية إلى تطبيق هذا المنهج التجريبي الطبيعي في مجال الحياة الاجتماعية والسلوك الإنساني. ولقد استطاع المفكرون الاجتماعيون في هذا المناخ، الذي تمتع بالتحول عن التفسيرات الفلسفية والغيبية تقديم أفكارهم وإسهاماتهم بشأن نموذج فلسفي وضعي للعلوم الاجتماعية.

ويعد كلا من سان سيمون San Simon، وهربرت سبنسر Spencer، وأوجست كونت Auguste Conte، وإميل دوركايم Emile Durkheim، من أكبر ممثلي هذا الاتجاه. حيث أرسوا دعائم هذا المذهب بالاعتماد على مناهج العلوم الطبيعية في القرن التاسع عشر الميلادي، وبالاحتكام إلى الفرضيات، والأخذ بالملاحظة الخارجية، والميل إلى التجريب، والقيام بكثرة الاختبارات، واستصدار القوانين والنظريات العامة، والمنهج المقارن، والاسترشاد بالحتمية التجريبية القائمة على العلية والارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة. لذا، كانت العلوم الطبيعية، بما فيها: الفيزياء، البيولوجيا، الفسيولوجيا، والكيمياء، مثالا ونموذجاً متميزاً وصالحاً للاقتداء به من قبل هؤلاء السوسيولوجيين الوضعيين[٨].

يمكن أن نلتمس الجذور الفكرية لمنهجية التفسير السببي في العلوم الاجتماعية– وفقا للنموذج الطبيعي الوضعي– في بعض النظريات الفلسفية المطبقة في مجال العلوم الطبيعية، على سبيل المثال نظرية (ديفيد هيوم ١٧١١)، والتي تُعتبر السببية– وفقا لها– مسالة قواعد تجريبية. بحيث تعد العلاقة بين السبب والنتيجة علاقة خارجية، يعتبر السبب والنتيجة فيها كائنين منفصلين ومستقلين، أي كائنات لا تعتمد على بعضها البعض في تكوينها. ولا يقتصر الأمر على الحوادث الطبيعية الخارجية، بل يتعداه ليشمل التفسير النفسي للحوادث

[٨] جميل حمداوي علم الاجتماع بين الفهم والتفسير، مرجع سابق، ص ٥.

والقيام بمسالة رد Reduction ما هو خارجي إلى ما هو داخلي أو ما يعرف بالنفسانية المنطقية Psychologism. هذه العملية نجدها بطريقة مماثلة في سياق العلوم الاجتماعية تحت مسمي المتغيرات المستقلة independent variablesوالتابعة.dependent variables

وكذلك نظرية (جون ستيوارت مل J. S. Mill) والتي تنطلق من مسلمة أنه لا فرق بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية إلا في درجة الدقة والتعقيد، ومن ثم فإن البحث عن القوانين الطبيعية للسلوك البشري أمر مشروع. حيث يؤكد "مل" على أن هناك خلطاً لا شك فيه لدي هؤلاء، اللذين يعتقدون بأن أفكار وأحاسيس وأفعال البشر ليست موضوعاً للعلم كما هو موجود بالنسبة لموضوعات الطبيعة الخارجية. فأي واقعة تحدث هي موضوع للعلم، حتى لو لم يتبين الآن القوانين التي تحكمها، وحتى لو لم تكن تلك القوانين قابلة للاكتشاف بواسطة إمكانياتنا الحالية. وهو الأمر الذي سبق وأشرنا إليه، أن ثمة رد لما هو خارجي إلى ما هو نفساني Psychological Reduction. ويمكننا تقريب هذا الفهم عبر هذا المثال التالي في سياق العلوم الطبيعية. حيث نجد أن ظواهر الأرصاد الجوية Meteorology مثل المطر وعلاقته بأشعة الشمس، حتى الآن لم ينجح البحث العلمي في تأكيد تسلسل الأسباب والنتائج في تلك الظاهرة. لكي يصل إلى درجة تمكنه من القدرة على التنبؤ بحدوثها بشكل مؤكد، أو حتى بدرجة مرتفعة من الاحتمال في مكان ما على الكرة الأرضية. ولكن هذا لم يمنع أن تكون تلك الظواهر معتمدة على قوانين، وأن هذه القوانين لا بدَّ أن تكون مشتقة من قوانين أخرى معروفة. مثل قوانين الحرارة والكهرباء والتبخر. الخ. كما لم يمنع هذا من النظر إلى علم الأرصاد الجوية باعتباره علمًا إلا أن صعوبة الوقائع التي تعتمد عليها الظواهر تجعل منه علمًا ناقصاً imperfect، وكذلك علم الفلك فقد كان علما لا يتصف بالدقة حتى أمكن إدراج ظواهره تحت قوانين فتحول إلى علم دقيق

(ISSN: 2536 - 9555)

حيث إن الأسباب التي تؤدي إلى حدوث تغييرات في الأجرام السماوية Celestial bodies أو في حركتها ودورانها وسقوط المذنبات Comets وغيرها لها، أسبابها العلمية والتي تخضع في نهاية الأمر لقوانين تتصف بالدقة والصرامة. نفس الأمر ينطبق في سياق العلوم الاجتماعية، من الممكن اعتبارها في مكانة علم الفلك قبل أن يصبح علما دقيقا[٩].

إن الاختلاف الظاهري أذن بين معطيات العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية، قد نشأ من الفشل في الاعتراف بأن المعطيات المباشرة في كل العلوم ماهي سوي استجابات إنسانية لشيء أثار تلك الاستجابات. فالمعلومات في عالمنا تُعرف عن طريق الاستجابات الإنسانية ومنها نستخلص معارف عن وجود أي ظاهرة بالإضافة إلى معرفة خصائصها. فالعادة أو الفكرة أو المعتقد تعتبر كمعطيات حقيقية وملموسة وملاحظة وقابلة للقياس، أي تخضع للدراسة العلمية مثلها فى ذلك مثل دراسة قطعة الحجر أو المنضدة أو الحيوان[١٠]. وبناء عليه فإن علم الاجتماع الوضعي يعتمد دراسة العلاقات السببية Causal relationships والارتباطية Associationism بين الظواهر الإنسانية المدروسة أو الملاحظة على غرار منهجية البحث في الظواهر الطبيعية. والسؤال الآن إذا كان ثمة تناظر بين المنهج التجريبي في كلا من العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والنفسية، وإذا كان النموذج الوضعي استمد بنيته الابستمولوجية من المنهج التجريبي القائم على الملاحظة والتجربة، فماهي السمات التي تميز النموذج الوضعي في محال العلوم الاجتماعية؟

---

[٩]علا أنور، التفسير في العلوم الاجتماعية، دراسة في فلسفة العلم، دار الثقافة للنشر، القاهرة، ١٩٨٨، ص٣٣.

[١٠] علا أنور، أزمة المنهج في العلوم الإنسانية، مجلة المسلم المعاصر مجلد ١٤، العدد ٥٥، ص١١٧، ١٩٩٠.

من أهم سمات النموذج الوضعي الذي تم تطويره- فيما بعد- بواسطة المدارس الوضعية الحديثة،- كما عبر عنها ممثلي هذا المذهب- ما يلي:

- الالتزام بوحدة المنهج بين العلوم الطبيعية والاجتماعية؛ للاعتقاد بأن كلاهما يستخدم مناهج متشابهة. ويعني هذا التشابه ضمنًا أن التعديلات المناسبة يمكن أن تحول مناهج العلوم الطبيعية إلى مناهج مناسبة للعلوم الاجتماعية؛ ومن ثم يشترط دوركايم، كقاعدة أولى وأساسية لعلم الاجتماع، اعتبار الظواهر الاجتماعية كأشياء، على أساس أنها أشياء أو موضوعات مادية، يمكن إخضاعها للملاحظة الخارجية. وفي هذا النطاق، يقول (دوركايم) "إن الظواهر الاجتماعية تشكل أشياء، ويجب أن تُدرس كأشياء؛ لأن كل ما يعطي لنا أو يفرض نفسه على الملاحظة يعتبر في عداد الأشياء. لذا يجب عينا أن ندرس الظواهر الاجتماعية في ذاتها، وفي انفصال تام عن الأفراد الواعين الذين يمثلونها فكريا، ينبغي أن ندرسها من الخارج كأشياء منفصلة عنا ويري أن هذه القاعدة تنطبق على الواقع الاجتماعي برمته وبدون استثناء. فبالنسبة لدوركايم لا توجد حاجة لوضع الحالات المتعمدة للأفراد الفاعلين- دوافعهم وأسبابهم- في الاعتبار. يجب أن يكون تحليل المجتمع موضوعيًا، ويجب استخدام مفاهيم موضوعية يمكن تحديدها كميًا، كما يجب على عالم الاجتماع أن يسعى جاهدًا لوصف المظاهر العامة للحياة الاجتماعية وليس المظاهر الفردية. ويري مؤيدي النموذج التجريبي من الفلاسفة، أمثال "كارل بوبر Booper" أنه ربما توجد اختلافات في الدرجة بين العلوم الاجتماعية والطبيعية، بيد أنه لا توجد اختلافات في النوع حيث يتبني كلاهما المنهج الفرضي الاستنباطي hypothetical deductive method، الذي يقدم تفسيرات استنباطية حدسية ويتم اختبارها عن طريق التنبؤ. وهو يسمي بمنهج الفروض؛ لأنه لا يقدم يقينا بالنسبة للأحكام العلمية التي نقوم باختبارها، بل

(ISSN: 2536 - 9555)

ويمكن أن تحتفظ هذه الأحكام دائما بطابع المحاولة بالنسبة للفروض. إن الأمر المهم هو أن ندرك أننا نهتم دائما بالتفسيرات والتنبؤات والاختبارات، وأن منهج الفروض دائما واحد[١١].

- من ضمن السمات– أيضا– التي يؤكد عليها مؤيدو النموذج الوضعي، أن العلوم الاجتماعية يجب أن تكون قادرة علىً تقديم تفسيرات سببية للظواهر الاجتماعية تماما مثلما تقدم العلوم الطبيعية. ومن ثم اعتمدت السوسيولوجيا الوضعية على منهجية التفسير السببي causal Explication في دراسة الظواهر المجتمعية، بمعنى دراسة المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، ضمن رؤية تجريبية استقرائية وعلمية، بغية تحصيل القوانين والنظريات، أو اختزال مجموعة من الظواهر في أقل عدد من العمليات المنطقية الصارمة. وبالفعل سعي علماء الاجتماع إلى تقديم تفسيرات سببية بشأن تقسيم العمل في العديد من المجتمعات، وأشكال التقسيم الطبقي الاجتماعي. وسعي الاقتصاديون إلى بناء نماذج لتفسير سلوك المستهلكين وأنواع مجتمعات السوق، والغرض من هذا كله تقديم تحليل سببي في سياق العلوم الاجتماعية ليغطي الظواهر المتنوعة التي يتعامل معها هذا العلم. نذكر من هذه التفسيرات على سبيل المثال: في عام ١٩٩٩، توقعت وزارة الداخلية في بريطانيا أن عدد جرائم السطو والسرقات سيزداد بمقدار الثلث تقريبًا في فترة قصرية من سنتين إلى ثلاث سنوات. وسيكون الارتفاع المتوقع في الجريمة نتيجة لارتفاع عدد الشباب الذكور في بريطانيا. لدينا في هذه الحالة تحليل سببي وتنبؤ في عبارة واحدة. يعود السبب في زيادة عدد عمليات السطو والسرقات إلى زيادة عدد الشباب وتزايد كمية السلع القابلة للسرقة. وهذه العبارة الأخيرة هي الظروف السببية التي يُقال إنها تؤدي إلى التأثير أو النتيجة. بيد

[١١] علا أنور، التفسير في العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٣٣.

أن السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان–هنا – يكون على النحو التالي: ما هو النموذج السببي الأكثر ملاءمة للعلوم الاجتماعية؟ يُبدو من هذا المثال أنه لا يمكن تفسير هذا الحدث باستخدام نموذج السببية الميكانيكية للأحداث الطبيعية. ربما يفسر نموذج السببية الميكانيكية سبب دوران كوكب ما حول الشمس، ولكن لا يستطيع أن يفسر سبب وقوع الحرب العالمية الثانية، ومع ذلك، فإن المثال السابق يوضح سعى علماء الاجتماع للبحث عن تفسيرات سببية للأحداث الاجتماعية على غرار الظواهر الطبيعية. ولكن تظل مسالة صياغة نموذج فلسفي سببي مناسب يمكن من خلاله التعبير عن هذه النتائج مسالة شائكة، إذ إنها تستلزم بحث قضايا أخرى تتعلق بإمكان وجود انتظام Regularities (سببي) كامن وراء الظواهر الاجتماعية.

- وقد أدرك علماء الاجتماع هذه الصعوبة، وفي هذا، يقول دوركايم: "فكل ما يطالب به هذا العلم (أي علم الاجتماع) هو أن يعترف الناس بأن قانون السببية يصُدق أيضا على الظواهر الاجتماعية. ولكن علم الاجتماع لا يقرر هذا القانون على أنه ضرورة منطقية؛ بل يقرره فقط على أنه فرض تجريبي أدى إليه استقراء مشروع. فإنه لما ثبت صدق قانون السببية في نواحي الطبيعة الأخرى، وامتد سلطانه شيئا فشيئا من العالم الطبيعي الكيميائي إلى العالم البيولوجي، ومن هذا العالم الأخير إلى العالم النفسي حق لنا التسليم بأنه يصدق أيضا على العالم الاجتماعي. ويمكننا من الآن أن نضيف الحقيقة الآتية وهي: أن البحوث التي تقوم على أساس هذا المبدأ تميل بنا إلى تأكيد صحته. إن طريقتنا طريقة موضوعية؛ وذلك لأنها تقوم بأسرها على أساس الفكرة القائلة بأن الظواهر الاجتماعية أشياء، ويجب أن تعالج على أنها أشياء[١٢].

[١٢] المرجع السابق.

(ISSN: 2536 - 9555)

- أن تفسيرات الأحداث أو الأفعال الإنسانية مشتقة من قانون واحد أو أكثر أو حتى تعميم شبيه بالقانون. (على غرار نظرية القانون الشامل ؤ Covering low التي صاغها (كارل همبل Hempel) للتفسير السببي في العلوم الطبيعية والذي يجب أن يستند التفسير السببي فيها إلى قانون عام) وتُعبر هذه القوانين عن ارتباطات تجريبية عامة بين الأحداث أو الظواهر الاجتماعية[١٣]. ويجب أن نوضح–هنا– أن الارتباط Association لا يعني السببية، وإنما السببية يجب أن تتضمن ارتباطا بطريقة أو باخري. ومن ثم يصبح الأمر الهام هو تحديد ما إذا كانت درجة الارتباط الملحوظ للمتغير X مع المتغير Y يمكن اعتبارها ذات دلالة سببية Causal significance[١٤]. والسؤال الذي يجب طرحه– هنا– بشأن تلك القوانين الاجتماعية أو التعميمات شبيه القانون، هل هي قوانين علي المستوي الفردي أم الجماعي؟ لقد اختلف العلماء في هذا الشأن، فقد تبني عدد من العلماء الموقف الفردي واعتبروا أن هناك قوانين تحكم سلوك الأفراد، وتعبر عن نواياهم ودوافعهم، من أمثال هؤلاء (فرويد) و(جون ستيورات مل) حيث اعتقدوا أن القوانين النفسية موجودة علي مستوي الأفراد. فهناك علي المستوي الفردي بعض الأليات النافذة، مثل رغبة الفرد في تحسين ظروفه الاجتماعية. في حين اعتقد علماء أخرون مثل (دوركايم) أن التفسير السببي الفردي لتفسير الظاهرة– لقصوره فى تطبيق نتيجته وتعميمها على الحالات المشابهة– هو كالمنهج الاستبطاني Introspection لا يكفي واتخذ توجها شموليا. فرفض دوركايم فكرة أن جميع

(13) Mats Ekstrom, Causal Explanation of Social Action: The Contribution of Max Weber and of Critical Realism to a Generative View of Causal Explanation in Social Science, Acta Sociologica, 1992, Vol. 35, No. 2 (1992), p. 107

(14) John H. Goldthorpe, Causation, Staticsand Sociology, European Sociological Review, Mar. 2001, Vol. 17, No. 1, pp. 1-20

التغيرات الاجتماعية الكلية يمكن اختزالها إلى عوامل فردية، وأشار إلى أن النشاط الاقتصادي للمجتمع لا يمكن أن يقصر على رغبة الأفراد في اكتساب الثروة ولا يمكن تفسير الحقائق الاجتماعية بالرجوع إلى حقائق فردية أو حتى مجموعة من الحقائق الفردية. فإن الفردية لا يمكن أن تفسر الظواهر الاجتماعية واسعة النطاق. ومن ثم يجب التماس تفسير الحقائق الاجتماعية في طبيعة المجتمع؛ فالمجتمع يتجاوز الفرد في المكان والزمن، والكل أكبر من مجموع أجزائه[١٥].

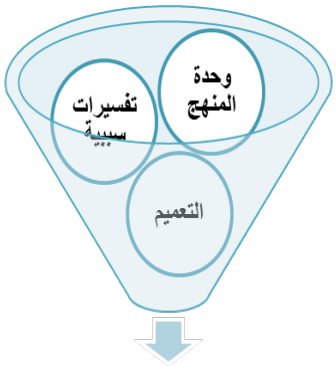

شكل(١) يوضح سمات النموذج الوضعي للتفسير

لا يقتصر الأمر على هذه السمات، إذ يمكننا إدراج عدداً من السمات الابستمولوجية التي تُنسب لهذا النموذج الوضعي للتفسير في مجال العلوم الاجتماعية مثل سمة التكميم Quantification الخاصة باستخدام لغة الرياضيات كلغة رمزية للتعبير عن العلاقة بين متغيرات الدراسة التجريبية. بالإضافة إلى سمة الحتمية Determinism التي تجعل النتائج المفسرة للظاهرة شبه يقينه وحتمية التفسير وهو أمر يستبعد الأبعاد النفسية والداخلية باعتبارها من

[١٥] كوبرنيقس فريدل فاينرت، كوبرنيكوس وداروين وفرويد: ثورات في تاريخ وفلسفة العلم، مرجع سابق، ص٣١٦.

(ISSN: 2536 - 9555)

العوامل التي قد تلعب دوراً في الارتباطات وتفسير الظاهرة المدروسة. بالإضافة للسمتين السابقتين توجد سمة الحيادية أو الموضوعية Neutralism في الدراسة التجريبية للظاهرة الاجتماعية –وهو أمر يشكك فيه أنصار الاتجاه الرمزي أو المثالي لأنه أمر مرتبط بأيديولوجية العالم في مجال العلوم الاجتماعية وأن ثمة صعوبة في مسألة الفصل بين ما هو موضوعي وما هو ذاتي. وأخيرا سمة التصميم التجريبي Experimental design حيث يعمد الباحث في مجال العلوم الاجتماعية إلى تصميم موقف تجريبي لعزل المتغيرات موضوع الدراسة بطريقة تجريبية أو شبه تجريبية، حتى يتبين له أثر المتغير المستقل على المتغير التابع. ولكن ليس المجال مخصص لشرح هذه السمات الأخرى حتى نركز على قضية السببية كما فهمها وقدمها النموذج الوضعي وربما تكون موضوع دراسة مستقلة لاحقا.

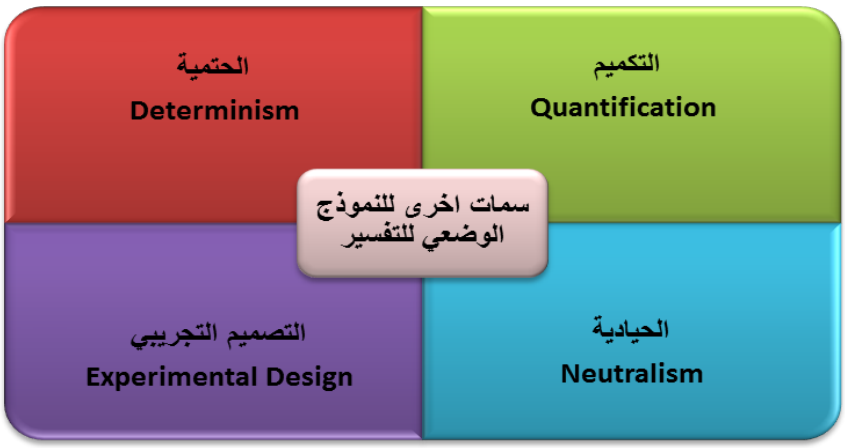

شكل (٢) يوضح سمات اخرى ابستمولوجية للنموذج الوضعي فى التفسير

تلك كانت أبرز السمات التي اتسم بها النموذج الوضعي من خلال عرض وتحليل أراء ممثليه، ولنا أن نتساءل:– وفقا لهذا النموذج–، كيف يمكن اشتقاق التفسيرات العلية من أنماط الأفعال الإنسانية التي لا يمكن ملاحظتها بشكل مباشر؟، وكيف يمكن الكشف عن الأليات السببية في البُني الاجتماعية المختلفة،

وهل يمكن تعميمها؟ الإجابة معقدة، إذ أن اعتبار الظواهر الإنسانية أشياء أو وقائع خارجية مستقلة عن الباحث وإرادته وميوله أمر معقد للغاية، وقد اصطدم بجملة من الصعوبات. لذلك نجد أن هذه النظرية قد تراجعت في مطلع القرن العشرين، وأصبح قلة فقط من علماء الاجتماع هم من يؤمنون بوجود تفسيرات سببية من خلال الارتباطات التجريبية بين عدد من المتغيرات الخارجية ذات الصلة(١٦).

إن أبرز ما وجه من نقد إلي هذا النموذج؛ أن النظرة الوضعية تري الواقع الاجتماعي بنية من الكيانات الثابتة ذات السمات المختلفة. والسببية تتدفق فيه من الكبير إلي الصغير ومن الاتجاهات العامة إلى النتائج المحددة. ومن ثم فقد أغفلت النظرة الوضعية أن هذه الكيانات تتغير في السياق Context الاجتماعي بالموت، والولادة، والاندماج، والانقسام. وبالتالي فقد تجاهل هذا النموذج المعاني والأنواع الاجتماعية التي تساعد على تكوين هذه الكيانات وتغيرها. بعبارة أخرى نسبية التفسير وذلك نظرا لتغير السياق التي تحدث فيه الظاهرة الاجتماعية من مجتمع لأخر وما تحمله من دلالات اجتماعية او ثقافية متباينة، هذا بالإضافة إلى أن نفس الظاهرة قد تتغير وتتباين بسب التحولات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية أو الثقافية التي يشهدها المجتمع ذاته مما ينعكس على التصميم التجريبي للظاهرة موضوع الدراسة الذي سينعكس بدوره على تباين التفسير. وهذا ما قصدناه من الإشارة للكيانات الثابتة fixed entities في مقابل الكيانات المتحولة transformed entities(١٧).

(16) Mats Ekstrom, Causal Explanation of Social Action, op.cit, p.108.
(17) Daniel Hirschman and Isaac Ariail Reed, Fourmation Stories and Causality in Sociology, Sociological Theory, DECEMBER 2014, Vol. 32, No. 4 (DECEMBER 2014), pp. 259.

(ISSN: 2536 - 9555)

إضافة إلى ذلك فقد أغفل المنظور الوضعي جانباً هاماً في الدراسات الإنسانية، وهو موضوع التفاعل Interaction، فنلاحظ أن الطريقة التجريبية في البحوث الاجتماعية والنفسية قد أدت إلى ترك مسائل مهمة في قيمتها بالنسبة لفهم النشاط الاجتماعي وتوجيهه. ومن هذه المسائل جانب العمليات الاجتماعية والنفسية التي تؤدي الي حدوث تغير كمي أو كيفي في ظاهرة اجتماعية ما. أو العلاقات بين المتغيرات في مواقف اجتماعية معينة. فكيف يمكن مثلا تفسير ظواهر مثل: انحراف الأحداث أو التفكك الأسري أو تعاطي المخدرات....الخ، بالاستناد الي مبادي أو قوانين تجريبية ؟ إذا قلنا إن الفقر سبب الانحراف، فإن هذا التفسير ليس صحيحاً من الناحية العملية، فإذا كان الفقر سبباً للانحراف لكان كل فقير منحرفاً، ولما استطعنا نسب صفة الانحراف الي فئة الأغنياء، وهذا يجاوز الواقع الفعلي الى حد ما. وبالتالي فإن الأولي في هذا الموقف ألا نستند الي مبدأ أو تعميم، وأن نستند–عوضا عن ذلك– على مفهوم العلاقة أو الارتباط الاحتمالي، بحيث نقول إن الفقر يمكن أن يؤدي إلى الانحراف، أو يزيد من فرصة حدوث ذلك.

شكل(٣) ارتباط سلبي بين متغيرين

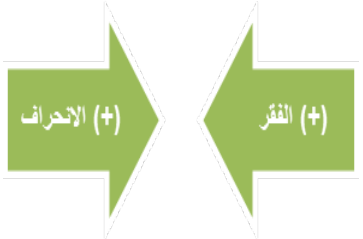

شكل(٤) ارتباط سلبي بين متغيرين

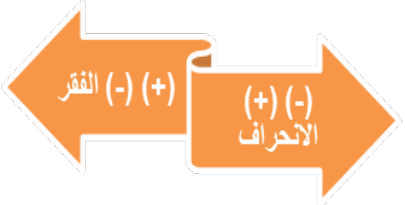

شكل(٥) ارتباط احتمالي بين متغيرين اعتمادا علي سياق الارتباط

وهكذا فإن تفسيرات الأفعال الإنسانية لا يمكن أن تكون آلية أو ميكانيكية،- على غرار ما يحدث في العلوم الطبيعية- كما أنه لا توجد قوانين حتمية للأفعال الإنسانية أو لنتائجها بالمعني الصارم مثلما هو الحال في العلوم الطبيعية، ولكن نستطيع الزعم أن ثمة شكل من أشكال الحتمية التي من خلالها نستطيع التنبؤ بهذه الأفعال[١٨]. فالسلوك الهادف هو السمة الأساسية للإنسان وهو ما يميزه عما سواه من الكائنات الأخرى الموجودة في الكون. وما يفعله الشخص في أي موقف قد يكون نتيجة لاختياره من بين العديد من البدائل. ويحدث السلوك الذي يترتب على ذلك على أساس أي من البدائل التي يعتقد الفرد أن لديه أعلى نسبة احتمالية لتحقيق أهدافه المباشرة. ومن أجل "التنبؤ" بما سيفعله الشخص، يجب على المرء أن يعرف الحالة الذهنية للشخص لحظة بلحظة فيما يتعلق بما يهدف إليه، وما هي البدائل التي يراها متاحة له، وما هي بديهية الاحتمالات التي يعينها لكل من هذه البدائل. فقد يقوم شخصان لهما نفس الأهداف، ويواجهان نفس البدائل، بتعيين احتمالات مختلفة. ومن ثم اختيارات متباينة. وقد يصلا إلى نفس النهاية من خلال مسارات مختلفة كما فى التفكير الاستراتيجيي حيث يعمد المرء على ايجاد روابط associations بين المتغيرات للوصول الى حل للمشكلة موضوع الدراسة اعتمادا على خطوات الاتستراتيجية وطريقة الارتباطات بين المتغيرات وتوظيفها- وعلى الرغم من تباينها- إلا أنها قد تقود إلى نفس النتيجة والمتمثلة في إيجاد حل للمشكلة موضوع الدراسة. هناك بالفعل بعض المواقف التي يمكن أن يستجيب لها الأشخاص بنفس الطريقة. بيد أن هذا الأمر لا يمكن تعميمه. ومن ثم يمكن القول بان المنهجية العلمية في العمل الاجتماعي عبارة عن مجموعة دائمة التغير من الآليات العقلية التي يستخدمها الإنسان لتقريب بعض

[١٨] ساميه محمد جابر، منهجيات البحث الاجتماعي والإعلامي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص٥٧.

(ISSN: 2536 - 9555)

الحقائق حول الواقع. ولا يمكن اختزال السلوك الإنساني في مجموعة من القوانين أو المبادئ والتي نستطيع من خلالها تفسير هذا السلوك والتنبؤ به[١٩].

من ثم– قيل من قبل بعض علماء الاجتماع– أنه يجب فهم التفسير في العلوم الاجتماعية على أنه شيء أخر سوي التفسير السببي؛ لأن ما يحدث في الحياة الاجتماعية لا يمكن تفسيره سببياً على أساس القوانين الاجتماعية التي من شأنها أن تمَكننا من الاستنتاج لما سيحدث في المستقبل. فالدوافع، القصدية، الغرض من السلوك، كلها عوامل لا يمكن أن يتم تفسيرها سببياً على أساس القوانين الاجتماعية. علي الرغم من ذلك يجب أن نوضح– هنا– أن رفض نموذج القانون الشامل أو التشكيك فيه، لا يعني بالضرورة التشكيك في التفسير السببي في حد ذاته. ويتفق معنا هنا في هذا التحليل عالم الاجتماع الإنجليزي "أنطوني جيدنيز Giddens 1984" من خلال قوله "إن عدم وجود قوانين عامة مُسلم بها في سياق العلوم الاجتماعية لس صدفة وإنما مرده الي أن الأليات السببية في العلوم الاجتماعية تعتمد على تفسير الفعل الإنساني في سياق شبكة من النتائج المقصودة وغير المقصودة، ومن ثم يتطلب الأمر فهما عميقا لسلوك أو تصرف الأخرين في هذه الموقف"[٢٠]. أي أن التفسير السببي في العلوم الاجتماعية أمر جائز ولكن بألية معينه ووفقا لشروط أخري، تختلف عن الألية التي يُطبق بها التفسير السببي في سياق العلوم الطبيعية.

لعل لهذه الأسباب تم البحث عن طرق أخري لفهم السلوك الإنساني، دون التعامل معه كمعطي فيزيائي أو ظاهرة طبيعية– على غرار النموذج الوضعي– الذي لا يُمّكن الباحث من الولوج الي المحركات والدوافع والمعاني التي ينطلق منها الفعل الإنساني. ولهذا يمكننا القول إن النموذج الوضعي في التفسير يعد

(19) Jerome H. Zimmerman, Determinism, Science, and Social Work, Social Service Review, Mar., 1989, Vol. 63, No. 1 (Mar., 1989), p. 58
(20) Mats Ekstrom, Causal Explanation of Social Action, op.cit, p.108.

تفسيراً جزئياً حيث إنه يقتصر على عزل عدداً من المتغيرات– التي يُعتقد– أنها مسؤولة وحدها عن حدوث الظاهرة الاجتماعية أو السلوك الإنساني– دون غيرها التي من المحتمل أن يكون لها تأثيراُ نسبياً– ولو بقدر ضئيل– على حدوث الظاهرة وبزوغها. وهذا الأمر يجعل النموذج الوضعي يفتقر الى النظرة الكلية الشاملة. ومن ثم ينعكس هذا على طريقة تحليل أصحاب الاتجاه الوضعي التجريبي للظاهرة، وعلى طريقة ربط المتغيرات ببعضها البعض من أجل تقديم تفسيراً علمياً للظاهرة أو السلوك موضوع الدراسة. ومن ثم فهذا الاتجاه يميل إلى عملية تفكيك للموقف Disintegration واختزاله للمتغيرات وذلك بانتقاء بعض المتغيرات دون غيرها في مقابل النظرة الكلية الشاملةHolistic view. في ضوع التحليل السابق نطرح هذا السؤال: كيف يمكن فهم الموقف– الذي يعد مسرحا لنشأة الظاهرة الاجتماعية أو لمولد السلوك الإنساني– بعيداً عن تلك النظرة الجزئية والتي يصير فيها الفعل تعبيراً عن حركة ألية ويقع الإنسان فيها في إطار حتمي وضروري لا يُراعي فيها التنوع والاختلافات بين الأفراد والسياقات المتعددة؟ ولهذا نرى أنه من الضروري مناقشة نموذج أخر للتفسير في نطاق العلوم الاجتماعية، وهو نموذج التأويل العقلي.

ثالثاً: نموذج التأويل العقلي لماكس فيبر

هذا النموذج يؤكد ببساطة على أن العقل بفرضياته قادر علي فهم ومن ثم تأويل الظواهر الإنسانية والمجتمعية، من حيث كونها ظواهر واعية إرادية لا تتكرر ولا تخضع للاطراد؛ لذا وجب التعامل معها بمنهجية مختلفة عن منهجية التفسير السببي في العلوم الطبيعية، فكان نموذج التأويل العقلي الذي يعتمد على الدمج بين الفهم والتفسير. النموذج العقلي ينظر إلى الظاهرة المجتمعية نظرة كلية باستخدام الحدس والإدراك، ثم يصف هذه الظاهرة بإبراز خصائصها المشتركة والمترابطة فيما بينها فيقوم باختزال الواقع في نموذج فكري مجرد، تكون وظيفة

(ISSN: 2536 - 9555)

هذا النموذج الفكري فهم العناصر المكونة للواقع المجتمعي واستكشاف دلالاتها الرمزية بتأويل معناها[٢١].

ويعد (ماكس فيبر Weber. M ١٨٦٤–١٩٢٠) عالم الاجتماع الألماني من أهم علماء الاجتماع اللذين أخذوا بمنهج الفهم. ولعل هذا يرجع الى كونه منتميا الى التراث الفلسفي الالماني الذي يعلي من شأن العقل فى مقابل المادة. فهدف السوسيولوجيا عنده يتمحور حول فهم الفعل الاجتماعي وتأويله، مع تفسير هذا الفعل سببياً بربطه بالآثار والنتائج. ويقُصد بالفعل– هنا– سلوك الفرد أو الإنسان داخل المجتمع. مهما كان ذلك السلوك ظاهراً أو مضمراً، صادراً عن إرادة حرة أو كان نتاجا لأمر خارجي. فإن هذا الفعل يتخذ– أثناء التواصل والتفاعل– معني ذاتيا لدى الآخر، مادام هذا الفعل الاجتماعي مرتبطا بالذات والقصدية. وهذا الفعل هو جوهر عمليات التأثير والتأثر التي تتشكل بموجبها البُني والأنساق الاجتماعية من خلال تفاعلات الأفراد مع بعضهم البعض[٢٢]. بعبارة أخرى لكي نفهم النموذج التفسيري للظاهرة الاجتماعية عند فيبر في ضوء توجهاته المثالية علينا أولا أن نفهم أن الفعل الاجتماعي يتضمن معنيين:

الأول: المعني على مستوى الفرد الذي يقوم بالفعل، ويعتمد على رغبته وميوله وقصده من القيام بهذا الفعل.

الثاني: المعنى على مستوى الجماعة أو على المستوى الجمعي، وهو يتوقف على دوافع الجماعة التي ينتمي إليها الفرد ودلالة هذا الفعل بالنسبة لأهداف ودوافع الجماعة التي ينتمي إليها.

---

[٢١] جميل حمداوي، علم الاجتماع بين الفهم والتفسير مرجع سابق، ص٢٤.

[٢٢] جميل حمداوي، جهود ماكس فيبر في مجال السوسيولوجيا، شبكة الألوكة، ط١، ٢٠١٥، ص١٠.

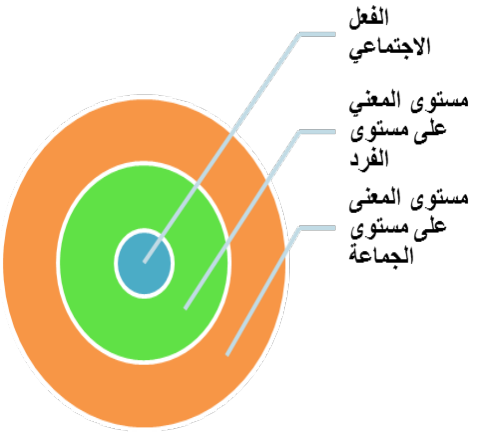

شكل(٦) مستويات نظرية الفعل الاجتماعي عند فيبر

وإذا كانت المدرسة الوضعية قد تناولت الظواهر المجتمعية على أنها أشياء موضوعية، فإن ماكس فيبر قد أهتم بدراسة الفعل أو السلوك الاجتماعي الذي يتحقق بالتفاعل بين الأفراد، حينما يتخذ هذا الفعل معنى ذاتيا وغرضيا. لذلك قيل إن ماكس فيبر قد انتقل بعلم الاجتماع من عالم الأشياء الموضوعية إلى الأفعال الإنسانية. أي انتقل من الموضوع Object إلى الذات Subject، أو من الشيء إلى الإنسان. كما تجاوز المقاربة الوضعية نحو المقاربة التأويلية التي تقوم على الفهم والتأويل الذاتي الإنساني. وبهذا، فقد أحدث قطيعة إبستمولوجية، ضمن مسار علم الاجتماع، بتأسيس المدرسة التأويلية أو سوسيولوجيا الفهم[٢٣].

والسؤال الآن كيف أخضع فيبر الفعل الاجتماعي للفهم والتأويل سببيا؟

يُعرف ماكس فيبر السوسيولوجيا، في كتابه "الاقتصاد والمجتمع" قائلا: "علم الاجتماع هو العلم الذي يعنى بفهم النشاط الاجتماعي وتأويله، وتفسير حدثه ونتيجته سببياً". ويبدو– هنا– أن فيبر لم يعتبر الفهم والتفسير أنشطة متعارضة أو متمايزة، وإنما اعتبرهم جزئين أساسيين ومتكاملين لنفس المنهج، منهج البحث

[٢٣] المرجع السابق.

(ISSN: 2536 - 9555)

السوسيولوجي. إذ أن جميع الأفعال الإنسانية– ذات المغزى– يمكن تفسيرها سببياً[٢٤]، وذلك عبر استيعاب المعاني التي ينطوي عليها الفعل. وتلك المعاني هي التي تدفع الأشخاص إلى نمط معين من الأفعال.

ويعد هذا المنظور المتكامل للفهم والتفسير لدي "فيبر" شرط أساسي وحاسم للتفسير السببي في التاريخ والعلوم الاجتماعية. فهو مطلوب من ناحية لتوضيح المعنى الاجتماعي والثقافي لما يجب تفسيره سببيًا، ومن ناحية أخرى لمعرفة العمليات التي تربط السبب بالنتيجة. كما يعد هذا التحليل السببي– أيضا– شرطاً أساسيًا لفهم الأهمية الثقافية، والصفة المميزة، والعلاقة المتبادلة، والتكوين التاريخي للظواهر المختلفة. لذلك فإن فيبر في حالات عدة يتعامل مع مفاهيم الفهم والتفسير بوصفهما مترادفان[٢٥]. ولنا أن نتساءل الآن ما الذي يقصده فيبر من الفهم، وكيف طُبق هذا المنهج للوصول إلى تفسيرات سببية مُرضية؟

يُقصد بالفهم في سياق العلوم الاجتماعية بوجه عام رصد معنى الفعل الإنساني داخل المجتمع، واستجلاء مقاصده، وأهدافه، غاياته وأغراضه. أي: تفكيك الوعي، ومراعاة مقصدية الفاعل، واستكشاف دلالات الرموز والأفعال داخل بنية المجتمع[٢٦]. بينما يعني فيبر بالفهم: فعل الفرد في إطار نظرية التأثير والتأثر أو في إطار نظرية التفاعل الاجتماعي. أي: فهم المعاني التي يتخذها هذا الفعل الفردي داخل المجتمع. وينسجم هذا المبدأ (أي الفهم) مع العلوم الإنسانية أو علوم الثقافة تحديداً. لأن الإنسان فاعل فردي يملك وعيا، ويصدر فعله عن معنى أو قصدية ما، فمن الصعب دراسته دراسة علمية سببية موضوعية؛ لأن النتائج ستكون– بلا ريب– نسبية relative ليس إلا، مهما حاولنا أن نتمثل

(24) Mats Ekström, Causal Explanation of Social Action, op.cit, p.108 See also, Weber. M. 1978. Economy and Society. London: University of California Press.
(25) Ibid

(٢٦) جميل حمداوي، علم الاجتماع بين الفهم والتأويل، مرجع سابق، ص٢٠.

العلمية والحياد والنزاهة الموضوعية في ذلك. لذلك لابد من التغلغل إلى عالم الفرد individual realm لفهم المعنى الذي يلصقه على عالمه، وتأويل فعله وسلوكه حسب الظروف الظاهرة والحيثيات التي يوجد فيها هذا الفعل، والبحث عن العلاقة التفاعلية الموجودة بين الذات والموضوع. هكذا يكون السبيل لتفسير الظواهر تفسيرا علياً أو سببياً، ليس على أساس سبب واحد كما عند كارل ماركس، بل على أساس الأسباب المتعددة. ويقوم هذا النموذج التفسيري لفيبر على المقارنة، وتبيان أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر، ثم تبيان علاقة التأثير والتأثرفيما بين هذه الظواهر. مثال علي ذلك تفسيره لظهور الروح الرأسمالية في أوروبا معللاً ذلك إلى تأثرها بالأخلاق البروتستانتية. ولا يعني هذا أن السبب الديني هو العامل الوحيد لتفسير ظهور الرأسمالية الليبرالية، بل هناك أسباب أخرى من بينها العوامل الاقتصادية نفسها، فقد ذكر فيبر ببساطة أن الأخلاق البروتستانتية "واحدة" من العوامل السببية التي أدت إلى نشوء الروح الرأسمالية الحديثة. وقد وصف الفكرة التي تقول إن البروتستانتية هي السبب الأوحد بعدم الدقة[٢٧]. ولعل هذا الأمر يشير إلى رفض فيبر مسألة الرد السببي Single causal reduction لعامل واحد مسؤول عن حدوث الظاهرة الاجتماعية، بل رده الى عددا من الأسباب. ولعل هذا يضعنا مباشرة أمام حرص فيبر على النظرة الكلية فى فهم الظاهرة. فعلى سبيل المثال إذا أردنا معرفة ارتفاع سلوك العنف عند الشباب في المجتمع المصري في الفترة الحالية في ضوء نموذج التأويل العقلي عند فيبر، فعلينا أولا أن نعرف الدافع المُحفز لهذا السلوك عند كل شاب. وهنا نتوقف على الجانب الذاتي للظاهرة الاجتماعية ثم ننتقل بعد ذلك إلى دوافع ومقاصد جماعة الشباب التي تشترك فى سلوك العنف المجتمعي وهنا ننتقل الى مستوى أخر من معني الفعل الاجتماعي المرتبط بالعنف وهو المستوى الجمعي لمجموعة من الشباب. ولهذا لا

[٢٧] جميل حمداوي، جهود ماكس فيبر في مجال السوسيولوجيا، مرجع سابق، ص١٧.

(ISSN: 2536 - 9555)

يمكن– وفقا لنموذج فيبر– رد سبب ظاهرة العنف لدى الشباب لعامل التنشئة الاجتماعية فقط، أو عامل مشاهدة أفلام العنف، أو ممارسة الألعاب الإلكترونية، فلا واحد من هذه الاسباب بمفرده مسؤول عن نشأة ظاهرة العنف في المجتمع المصري. ولكن علي الباحث في مجال علم الاجتماعي أن يرى الصورة فى كليتها وشموليتها وذلك بتفسير الظاهرة بردها الى عدد من الاسباب المرتبطة معا التي تشكل فى مجموعها نشأة ظاهرة العنف فى المجتمع المصري.

الأمر الهام الذي يلزم إيضاحه عن أفكار فيبر عن السببية، أنه لم يعمل بنموذج ذي اتجاه واحد، وإنما كان دائماً يبحث في العلاقات بين عدد من العوامل الاجتماعية. فقد تبني فيبر النموذج العقلي منهجا تفسيريا لفهم الظاهرة المجتمعية، ليس على أساس سبب واحد، بل على أساس الأسباب المتعددة[٢٨]. وذلك من خلال فهم المعني الكامن وراء الفعل الإنساني. فكل واقعة اجتماعية هي نتيجة للممارسة البشرية، الصادرة عن العلاقات الاجتماعية. وتلك الممارسات أو الأفعال هي التي تعطي معني ومحتوي للواقع، من خلال التأثير والتأثر المتبادل بين الأشخاص في سياقات اجتماعية وثقافية محددة[٢٩]. ومن ثم يكون التفسير السببي– هنا– للقصدية والنيات الكامنة وراء تلك الأفعال[٣٠]. إن الدوافع والأفكار البشرية هي التي تقف وراء التغير الاجتماعي، وتكوين البُني الاجتماعية وبمقدور الأراء والقيم والمعتقدات أن تسهم في التحولات الاجتماعية ومن ثم تشكيل هذه البني. وبوسع الفرد– أيضا– حسب رأي فيبر أن يتصرف بحرية ويرسم مصيره في المستقبل. ولم يعتقد فيبر كما أعتقد دوركايم وماركس أن للبُني الاجتماعية

---

[٢٨] المرجع السابق

[29] Weber. M. 1949. Objectivity in Social Science and Social Policy. In E. A. Shils & H. A. Finch (eds). The Methodology of the Social Sciences. New York: The Free Press, p.83

[30] Ibid

وجوداً مستقلا عن الأفراد، بل كان يري أن البُني في المجتمع إنما تتشكل بفعل تبادلي معقد بين الأفعال، ومن هنا فإن واجب عالم الاجتماع أن يفهم المعاني الكامنة وراء هذه الأفعال(٣١).

تلك الأفكار– لفيبر– مثلت ثورة على النموذج الوضعي الذي كان له ممثليه أنداك. فالسببية بوصفها انتظامات أو قوانين قابلة للقياس تؤكد على فكرتين، فكرة الرابطة الديناميكية بين السبب والنتيجة، وفكرة الخضوع للقوانين التي يُعول عليها في عملية التفسير السببي في المستقبل استنادا إلى الماضي. وقد ناقش فيبر هاتين الفكرتين وأكد على أنه لا يمكن أن تحل التعميمات من حيث الارتباطات الإحصائية محل الفهم التفسيري للخصائص السببية التي تفسر سلوك معين أو فعل معين. ويدلل على ذلك بقوله: لنفترض– مثلا– أنه من خلال عمل تحليل إحصائي تجريبي دقيق، قد تبين أن جميع الأشخاص في مكان معين، من اللذين وُضعوا في موقف معين قد تصرفوا دائمًا بنفس الطريقة وبالقدر نفسه. ولنفترض أنه كلما تم إعادة إنتاج هذا الموقف بشكل تجريبي يحدث نفس رد الفعل دائمًا. أي لنفترض أن رد الفعل هذا هو بالمعنى الحرفي للكلمة قابل للحساب. إن مثل هذا العمل الإحصائي لن يقربنا خطوة واحدة من تقديم "تفسير سببي" لرد الفعل هذا، ولن يقدم شيئًا مطلقًا لمشروع "فهم" رد الفعل هذا(٣٢).

ومن ثم انتقد فيبر فكرة أنه لا معني للسببية إلا في إطار تعميم أو قانون، وأوضح أنه ربما أن حدثاً فردياً يمكن يكون سبباً لحدث أخر مفرد. أو أن يكون السبب جملة العلاقات بين عدد من العوامل الاجتماعية(٣٣). وهكذا رفض فيبر

---

(٣١) حسام الدين فياض، نظرية الفعل الاجتماعي عند فيبر، ط١، مكتبة نحو علم اجتماع تنويري، ٢٠١٨، ص٧.

(32) Mats Edstrom, Causal Explanation of Social Action, op. cit, p.111

(٣٣) علي سالم، قراءة في نظرية المعرفة عند ماكس فيبر، مجلة الفكر العربي المعاصر، ١٩٨٦، ص٨٦.

(ISSN: 2536 - 9555)

التحليل الموضوعي للحوادث الاجتماعية، (ذلك التحليل الذي يقوم على مثل أعلي للعلم يُرد فيه الواقع التجريبي إلى قوانين)؛ لأن الحوادث الاجتماعية لا تضاهي الحوادث الطبيعية، فهي أقل خضوعاً لحكم القانون الموضوعي. إذ ليست معرفة القوانين الاجتماعية معرفة للواقع الاجتماعي، بل هي بالأحرى واحدة من معونات متعددة تستخدمها عقولنا لبلوغ هذه الغاية، أي معرفة الواقع الاجتماعي. هذا بالإضافة إلى أن معرفة الحوادث الاجتماعية لا يمكن إدراكها على أساس قاعدة وإنما في إطار مواقف عينية فردية قيمية[٣٤].

ولعل هذا الاختلاف في الموقف التفسيري بين أصحاب الاتجاه الوضعي التجريبي بممثليه (أوجست كونت وإميل دوركايم) من جهة، وأصحاب الاتجاه التأويلي وعلى رأسهم (ماكس فيبر) من جهة أخري، يرجع أساسا إلى الموقف الفكري أو الابستمولوجي الذي تبناه كلا الاتجاهيين. ففي حين أن الأول مناصراً للتجربة والتجريب والتصميم التجريبي والوصول الى نتائج بحكم القوانين يمكن قياسها وإخضاعها للملاحظة والوصول الى تعميمات مرضية تقدم تفسيرا مرضيا ينطبق على جميع الحالات دون مراعاة للجوانب الذاتية لعينة البحث. يأتي الاتجاه الثاني على العكس من ذلك، حيث يركز على العوامل الداخلية والذاتية كأساس لفهم العالم الموضوعي وظواهره.

ومن ثم حدد فيبر الفارق بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية وهو الإناطة للقيم. ولكن ليس بالمعني الذي يجعل العلوم الاجتماعية غير قابلة للتفسير سببياً– كما يظن البعض– بيد أن الأمر على النقيض من ذلك تماما؛ لأن المجتمع مطالب بتقديم تفسيرات ملائمة على مستوي المعني. كل ما في الأمر أن العلية في العلوم الاجتماعية لا تؤدي الوظيفة عينها التي تؤديها في العلم الطبيعي؛ لأن

[٣٤] صلاح قنصوة، الموضوعية عند ماكس فيبر، مجلة الفكر العربي، العدد١٩، ١٩٨١، ص١١٥.

الظواهر الاجتماعية ظواهر فردية كيفية وحينما يتعلق الأمر بفردية الظاهرة، فإن مسألة العلية لا تكون مسألة قوانين، ولكن مسألة علاقات علية عينية فردية. وهي ليست إدراج لحادثة تحت عنوان عام بوصفها حالة ممثلة. ولكنها غزو وإسناد لحادثة كنتيجة مترتبة على تجمع أو تشكيل معين. حيث يؤكد فيبر، أننا في العلوم الاجتماعية لا ننشغل بالقوانين بمعناها الضيق، كما في العلم الطبيعي المنضبط، بل نعني فحسب بالعلاقات العلية اللائقة أو الملائمة التي نعبر عنها في قواعد.–هنا– يكون الغرض من القوانين العلية هو التصور للنتيجة التي تصبح علة لفعل ونحن لا نلاحظ فقط السلوك الإنساني، بل نستطيع فهمه ونرغب فيه (أي الفهم) لأن؛ المشكلات الاجتماعية التي تحرك البشر من داخلهم تتجدد دائما في ألوان شتي[٣٥].

صحيح أن تفسير الفعل الإنساني سببياً في علوم الروح أو الثقافة يختلف عن نمط التفسيرات في العلوم الطبيعية، ولكن ليس بالطريقة التي تجعل ظواهر الطبيعة أيسر في التفسير أو أكثر قابلية للتنبؤ بها. كما أن ذلك لا يمنع من إبراز العلاقات السببية أي الأسباب والدوافع التي أدت إلى نشوء السلوك؛ لهذا يستطيع عالم الاجتماع كشف العلاقات السببية بين حوافز الفاعل والوسائل التي يستخدمها لبلوغ أهداف معينة، وكذلك تحديد السياق المحدد للمعني الذي يتضمن هذا الفعل. كما أن الأفعال من منظور فيبر يمكن حسابها أكثر من الأحداث في الطبيعة فربما تكون الطبيعة متعددة ومعقدة أكثر من الواقع الاجتماعي في أحوال شتي[٣٦].

إن الاختلاف بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، ليس اختلافا أنطولوجيا وإنما اختلافا أبستمولوجياً. إذ أن الباحث في العلوم الطبيعية لا يستطيع أن يرصد

---

[٣٥] المرجع السابق.

[36]Mats Ekström, Causal Explanation of Social Action, op.cit, p.112

(ISSN: 2536 - 9555)

العلاقات الكامنة في الظواهر أي كيفية نشأتها، دلالتها لأنها خارجة عن ذات الإنسان فيجدها جاهزة، بينما الفعل الإنساني نابع من ذاته ويعي أفعاله ويؤولها وهو من نفس طبيعة الملاحظ، مما يستوجب استخدام منهجية في العلوم الاجتماعية تختلف عن منهجية العلوم الطبيعية. حيث إن الوقائع الاجتماعية هي في نهاية الأمر وقائع مدركة. فحينما نعرف أسباب سقوط حكومة أو تحديد سعر من الأسعار أو أسباب حدوث اضطراب أو انخفاض في معدل المواليد في مجتمع ما، فإن هذه المعرفة ستكون مختلفة من جانب هام وحيوي عن معرفتنا لأسباب سقوط المطر أو ظروف تجمد السوائل. فالوقائع التي من النوع الثاني يمكن معرفتها فقط من الخارج، أما الوقائع التي من النوع الأول، فيمكن معرفتها– إلى حد ما– من الداخل(٣٧).

إن جوهر الطريقة التي يدافع عنها فيبر للتوصل إلى تفسيرات سببية للأفعال الاجتماعية هو التفسير العقلاني. وهو باختصار مسألة إعادة بناء سياق المعنى بغرض فهم سبب تصرف الأشخاص كما يفعلون. ومن ثم يتم شرح الممارسات والأفعال ذات المعنى من خلال وضعها فيما يتعلق بالغايات والوسائل المقولبة، وفي نفس الوقت بالمعاني التي تنطوي عليها بالنسبة للفاعل. معاني في شكل دوافع محددة اجتماعياً وثقافياً. وهذا النوع من الفهم والتفسير لا يمكن الوصول إليه عن طريق الاستبطان أو التعاطف، ولكن أولاً وقبل كل شيء عن طريق تحليل السياقات الاجتماعية والثقافية social and cultural contexts التي يتصرف فيها الأشخاص. من الواضح– هنا– أن منهجية فيبر أكثر حساسية لعمليات التأويل، وللخصائص السببية ذات الأهمية المختلفة للسياقات الاجتماعية الثقافية. ولكنه يؤكد في الوقت نفسه أنه يجب التحقق من تفسيرات سياقات المعنى، ويجب أن تكون صحيحة وموضوعية. بمعنى أن الآخرين يفهمون الظروف المحددة

(٣٧) جميل حمداوي، جهود ماكس فيبر في مجال السوسيولوجيا، مرجع سابق، ص١٧.

بنفس الطريقة[٣٨]. كما أوضحنا في المثال السابق عن ظاهرة انتشار سلوك العنف بين الشباب فى المجتمع المصري.

علي هذا النحو يؤكد فيبر أن عالم الاجتماع مطالب بتقديم تفسيرات تكون لائقة على مستوي المعني، وكذلك تفسيرات لائقة من جهة العلة. وهو في منهجه هذا يختلف إلى حد ما عن (دليتاي Wilhelm Dilthey) الذي ترتبط عنده الظواهر الاجتماعية بالأفعال بوصفها أساليب رمزية للتعبير أو تجسيدات للمعني فقط. وتقتصر مهمة عالم الاجتماع في نظره في السعي إلى فهم هذه المعاني. ولا حاجة للعالم بذلك إلى التعميمات القائمة على العلية. وهكذا يختلف مع فيبر الذي يتخذ موقفا خاصا من منهج الفهم. فهذا المنهج يمكن أن يُصاغ على نحو لا يتعارض مع مناهج العلم المعروفة، وهذا ما يوضحه في تطبيقه على ما يسميه بالنمط العقلي للفعل الذي يستخدم فيه الفاعل الوسائل المناسبة على الوجه الذي يتيسر فيه معرفتها من الناحية العلمية، بما يتيح لنا الإلمام بنتائج العلم التجريبي. وفي عملية الفهم في هذه الحالة يمكن أن تقدم فرضا يفسر أي فعل بإرجاعه إلى غاية يفكر فيها الفاعل ويطلبها بوسائل عقلية. ولكن شريطة أن تصاغ هذه الفروض في مصطلحات ذاتية ليمضي بها الباحث إلي صوغ تفسيرات أبعد، لشرح الانحرافات عن هذه الفروض[٣٩].

بيد أن المعضلة التي تواجه فيبر– هنا– وأي نموذج عقلي هي توضيح المنهج الذي عساه أن يعبر عن الظواهر الاجتماعية في فرديتها وكيفيتها، وفي الوقت ذاته يحقق أهداف العلم من التعميم والتفسير. وقد حاول فيبر بلوغ هذا الهدف من خلال تقديم تصور عقلي للعناصر المكونة والمميزة والمدركة بالعقل

(38) Weber. M. 1949. Objectivity in Social Science and Social Policy. In E. A. Shils & H. A. Finch (eds). The Methodology of the Social Sciences. New York: The Free Press, p. 69

[٣٩] صلاح قنصوه، مرجع سابق، ص١١٦.

(ISSN: 2536 - 9555)

للواقع التجريبي، عبر انتقاء جوانب جوهرية معينة من عالم الواقع وترتيبها[٤٠]. وقد أطلق عليها مسمي (النماذج المثالية Ideal models) لدراسة أفراد، أحداث أو مجتمعات محددة. والنموذج المثال هو لوحة فكرية– على حد قول فيبر– تُستخدم كصورة يمكننا بواسطتها تنظيم الحقيقة علي المثال. ومن ثم فإن هذه النماذج ليست هي الحقيقة الاجتماعية في حد ذاتها وإنما هي بنية فكرية تستخدم لتنظيم الواقع وتمكننا من فهم الحقيقة الاجتماعية. وهي نماذج ذاتية لأنها مرتبطة بوجهة نظر الباحث[٤١].

لتكوين المفهوم (التجريد) دور مركزي في منهجية فيبر السببية. فإذا أردنا أن نفرق بين ما هو وثيق الصلة سببيًا وما هو غير مناسب في ظاهرة ما، فيجب أن يكون تفسيرنا مفصلاً من الناحية المفاهيمية. نظرًا لأن التفسيرات السببية تتعلق بالعلاقات الجوهرية والمعاني والصفات، فيجب أن تكون المفاهيم أيضًا غنية بالمعنى. لذا يؤكد فيبر إلى أهمية بناء نماذج مجردة مثالية للمعنى. بحيث تكون هذه النماذج المثالية تعبير عن كيفية تصرف الأشخاص إذا تصرفوا بعقلانية فيما يتعلق بهدف معين في موقف معين[٤٢]. ولنا أن نتساءل ماذا عساها أن تكون النماذج المثالية تلك وكيف تبني؟

النموذج المثالي عند ماكس فيبر– مفهوم مجرد، أو مقولة وصفية عامة تساعدنا في فهم مجموعة من الظواهر والتنظير لها، وليس من الضروري أن تكون خصائص هذا النموذج متوفرة دائما وبشكل جيد في الظواهر الملاحظة والمدركة. وإنما الهدف من النموذج المثال، تكوين نمط للظاهرة الاجتماعية أو منظور هادف لها. ولا يحيلنا مفهوم النموذج المثالي إلي الجودة والإتقان والحكم

---

[٤٠] المرجع السابق.

[٤١] علي سالم، قراءة في نظرية المعرفة عند ماكس فيبر، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد٤١، ص٩٠، ١٩٨٦.

[42] Mats Ekstrom, Causal Explanation of Social Action, op.cit, p.112.

الإيجابي، بل هو دليل لبناء الفرضيات، ونموذج لفهم الظواهر المدركة في الواقع، أو تعبير عن الفكر المنظم. بمعنى أنه نتاج لعملية تركيبية لمجموعة من السمات والمواصفات لظاهرة مجتمعية ما، تكون مجردة وعامة، وتصنيفها ضمن نموذج فكري وعقلي ومنطقي متسق. ويمكن أن ندلل على ذلك بمثال على النحو التالي: حينما ندرس البيروقراطية، فإننا ندرسها في مجالات متعددة، وفي أمكنة وأزمنة مختلفة، لكننا نتحدث عنها بطريقة مثالية عامة، بالتركيز على خصائصها ومميزاتها المجردة والمشتركة في عمومها، لقولبتها ضمن نموذج مفهومي ووصفي ما. إن النموذج المثالي هو نتيجة لمجموعة من المقارنات والعمليات الوصفية لظاهرة مجتمعية ما. أو تجريد أو تحويل للظاهرة المجتمعية المدركة والملاحظة إلى نموذج ذهني مجرد في شكل خصائص ومكونات وسمات مشتركة مجردة وعامة. ومن ثم الانتقال من المحسوس إلى المجرد. وإذا كانت هذه الأنماط كامنة حقا في بُني المجتمع، فهي مع ذلك، بمثابة أنماط إرشادية تحدد السلوك، وتوجه العقل. ويعني هذا أن النمط المثالي هو أداة للفهم وإدراك الظواهر المجتمعية إدراكا مباشرا وواضحا[٤٣]. وقد قام عالم الاجتماع الإنجليزي أنتوني جيدينز (Giddens) بوصف فكرة النماذج المثالية عند فيبر بقوله أنها من أكثر الأفكار أهمية في منظوره السوسيولوجي، حيث تعد النماذج المثالية نماذج مفهومية وتحليلية يمكن استخدامها لفهم العالم. وقلما توجد هذه النماذج في العالم الواقعي. وربما لا توجد على الإطلاق. وفي أغلب الحالات تتضح جوانب أو ملامح قليلة منها في الواقع. غير أن هذه النماذج الافتراضية قد تكون مفيدة جدا، عندما نحاول فهم الأوضاع الفعلية في العالم بمقارنتها بواحد من هذه الأنماط المثالية. وفي هذا السياق قد تكون الأنماط المثالية بمثابة نقطة مرجعية ثابتة. وتجدر الإشارة– هنا– إلى أن النمط المثال لم يكن يعني بالنسبة إلي فيبر أن التصور قد وصل إلى حدود الكمال أو حقق الهدف المنشود وإنما ما كان يعنيه

[٤٣] جميل حمداوي، علم الاجتماع بين الفهم والتفسير، مرجع سابق، ص٢٧.

(ISSN: 2536 - 9555)

فيبر هو أن النموذج يمثل صورة صافية لظاهرة ما[٤٤]. أو بناء اصطناعي إرشادي مساعد في اكتشاف العلاقات السببية[٤٥].

يتفق مع فيبر عدداً من علماء الاجتماع المعاصرين أمثال (أنتوني جيدينز) وعالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو (١٩٣٠-٢٠٠٢) حول أهمية الدلالات الرمزية أو المعاني التي يقدمها الفاعل Subject في البنية الكلية التي يتم فيها الفعل الاجتماعي. (see Bourdieu,P:1998) ولهذا فإن فهم المعني المتضمن في البنية الاجتماعية يساهم في إعطاء مساحة اكبر للتأويل العقلي للفعل الاجتماعي. ولهذا عارضت هذه الجبهة من العلماء نموذج اوجست كونت والوضعيين السوسيولوجيين، الذين سعوا إلى تحديد هدف علم الاجتماع من خلال الفهم والتحكم ومن ثم التنبؤ بتطور المجتمع بعيدا عن المعاني أو الرموز التي تمثل حقيقة التغيرات داخل المجتمع أو الظاهرة الاجتماعية وفهمها[٤٦].

والسؤال الذي يجب أن نطرحه الآن: ماهي الخصائص الابستمولوجية التي يتصف بها نموذج التأويل العقلي في علم الاجتماع؟ في الحقيقة يمكننا حصر هذه الخصائص الابستمولوجية على النحو التالي:

١- **البنائية: Structuralism**

ويقصد بها أن فهم الفعل الاجتماعي يتحدد في إطار المنظومة أو الرسم التخطيطي schema الذي يهدف إلى فهم وترتيب عناصر الموقف، وربط هذه العناصر بطريقة تنظيمية، الأمر الذي يجعل يؤدي إلى تقدير الموقف بشكل

---

(٤٤) انتوني جدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، ٢٠٠٥، ص ٧١.

(45) Mats Ekstrom, Causal Explanation of Social Action, op.cit, p.112

(46) Bourdieu, P (1998) Practical Reason:On the Theory of Action. Standford University Press.

See also, Giddens, Anthony (1976) New Rules of Sociological Method: a Positive Critique of interpretative Sociologies. London: Hutchinson.

See also, Giddens, Anthony (1991) Modernity and Self-Identity: Self and Society in the Late Modern Age. Cambridge: Polity.

صحيح. إن هذا البناء أو النموذج الذي هو من إنشاء العقل، وهو ما ينظم خبراتنا الحسية وأفعالنا الاجتماعية وسلوكنا بحيث لا يمكن فهم أي جزء من هذه العناصر بمعزل عن تلك البنية التنظيمية.

٢- المثالية: Idealism

يميل النموذج التأويلي للتفسير إلى النزعة المثالية في التحليل. فقد تأسس كرد فعل ضد المادية المحضة والتجريبية الصارمة التى قامت برد كل فعل اجتماعي إلى متغيرات فيزيائية ومحفزات لنشأة هذا الفعل. بعبارة أخرى أنها قامت- أي الاتجاهات المادية- بعملية رد إلى ما هو خارجي أو إلى الموضوع، وأغفلت تماما الذات والمعنى الذي تضيفه الذات على الموضوع، وكذلك الرمز الذي يحمله الموضوع، وهو ما يعطى للفعل الاجتماعي دلالالته الاجتماعية. ومن ثم يمكننا القول بإن النموذج التأويلي يستند إلى أسس مثالية في الطرح والتفسير.

٣- الشمولية: Comprehension

ويقصد بها النظرة الكلية او الجشطلتية للموقف الاجتماعي. وهي نظرة تتيح للعقل إدراك الموقف ككل أو كبنية واحدة. وهذه النظرة تتجاوز النظرة الجزئية للأمور التي تعتمد على تحديد عدد من المتغيرات وعزلها من السياق أو الموقف الاجتماعي، بزعم دراستها باعتبارها العامل المسؤول عن حدوث الظاهرة الاجتماعية. وفى الحقيقة تسمى هذه النزعة نزعة جزئية أو نزعة إقصائية وتدور في إطار مادي ولهذا يطلق عليها البعض- أحيانا- مسمي المادية الإقصائية eliminative Materialism. ومن ثم فإن النموذج التأويلي الذي استند عليه علماء الاجتماع أمثال (ماكس فيبر) ومن بعده (بيير بورديو) و(أنطوني جيدينز)، اتصف بالنظرة الشمولية الكلية وفهم الموقف ليس باعتباره حاصل جمع عناصر فردية، ولكن باعتباره نسق كلي شامل من تأسيس العقل مما يؤدي إلي فهم وترتيب عشوائية الموقف وحالة اللا- نظام المتضمنة فيه[٤٧].

(47) Churchland, P (1996) The Mind-Brain Continuum. Edited by R.R. Llinás. The MIT Press.

(ISSN: 2536 - 9555)

٤-الرمزية: Symbolism

يقصد بها أن الموضوع يصعب فهمه بالرجوع الى العوامل المادية وحدها، ولكن لابد أن يحمل الموضوع معني ذاتياً وفقا لتحليلات ماكس فيبر، أو رمزاً وفقا لتحليلات بيير بورديو. فهذا المعني الرمزي هو ما يعطى الدلالة السيوسيولوجية للفعل الاجتماعي. ولعل ثمة اتفاق بين أصحاب الاتجاه التأويلي وما قدمه فيلسوف العلم (أرنست كاسيرر Cassirer ١٨٧٤-١٩٤٥) حول فكرة الحمل الرمزي Symbolic Pregnancy الذي يعطي دلالة تفسيرية للموضع سواء كان في مجال العلم الدقيق أو في مجال العلوم الاجتماعية والسلوكية أو الفن، أو الحضارة ذاتها[٤٨]. فالتفسير التأملي يسعى جاهدا للكشف عن تلك المعاني الرمزية الدلالية لتجاوز حدود الشروط المادية المهيمنة على تفسير الموضوع.

٥-التكاملية: Integration

يقصد بها أن النموذج التأويلي يعتمد على تحقيق نظرة تكاملية بين ما هو ذاتي ودلالي وبين ما هو موضوعي ومتحقق. بعبارة أخرى أنه نموذج لا يميل إلى موضعة الظاهرة والبحث عن السبب المادي بمعزل عن الذات الفاعلة فى الموقف-كما ذهب إلى ذلك أصحاب الاتجاه التجريبي والوضعي المحض-، ولا يقع في براثن المثالية المفارقة التي تتجاوز شروط الواقع كليا. ولكن نرى أن هناك نوع من التكامل بين عالم الذات وعالم الموضوع وأن تقديم تفسيراً شاملاً لأسباب الظاهرة أو الفعل الاجتماعي من قبل عالم الاجتماع يجب أن يقوم على التكامل في نظرته وتحليلاته بين الذات والموضوع.

٦-المرونة Flexibility:

ويقصد بالمرونة هنا أن النموذج العقلي أو البنية العقلية التي تعد المرجعية لتفسير الفعل الاجتماعي لا تعد بنية ثابتة أو صلبة firm ولكنها تتصف بالمرونة

(48) M. Hassan, (2007) Cassirer and Structuralism of Perception: an Application of Group Theory to Psychology. PhD, Durham University. UK

والقابلية للتحويل transformational. بمعنى أن تلك البنية متغيرة اعتماداً على السياق ذاته وأيضا على الطبيعة المرنة للارتباط بين عناصر البناء والتداخل بين تلك العناصر، وما ينشا بينهم من علاقات متداخلة interrelationships اعتمادا على الثابت الذي ينظم المحور الذي ترتبط في ضوئه المتعدد.manifolds ولهذا نرى أن البنية structure تتصف بالقابلية للتحول والتغيير اعتمادا على نوع العلاقات والتداخل بين عناصر البناء أو النموذج ذاته. وذلك على النقيض من النموذج الوضعي الذي يرد دائما العلاقة إلى ارتباط ثابت بين متغيرين أو أكثر، يكونوا مسئولين عن تفسير الفعل الاجتماعي بطريقة تتصف بالحتمية والصرامة.

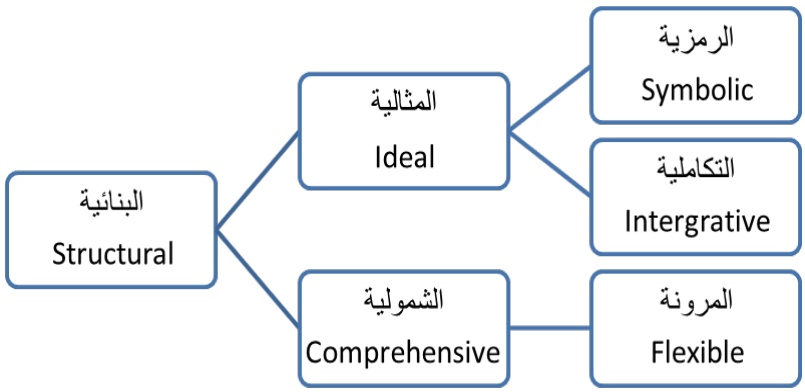

شكل رقم (٧) يوضح السمات الابستمولوجية للنموذج التأويلي فى التفسير

نعود ثانيا الي ماكس فيبر لنوضح أن وجهة النظر التي طورها عن طبيعة التفسير السببي للفعل الاجتماعي كان متأثرا فيها بالأبستمولوجيا الكانطية، والكانطية الجديدة. فقد أعتمد– ابتداء– قبل شرح منهجه العقلي التأويلي على نبذ عدد من الطرق الممكنة للتعامل مع هذا السياق المعقد، سياق العلوم الاجتماعية على النحو التالي:

(ISSN: 2536 - 9555)

أولاً: هناك رفض للسياق الراديكالي حيث يكون الهدف هو التقاط جزء من الواقع في تنوعه الكلي دون مساعدة من أي إطار مفاهيمي. ويري فيبر أن الاستجواب السببي الشامل لأية ظاهرة ملموسة في واقعها الكامل ليس مستحيلًا عمليًا فحسب– بل إنه مجرد هراء.

ثانيًا: هناك رفض للنهج الاسمي الوضعي، الذي يسعي إلى صياغة قوانين عامة يمكن على أساسها استنتاج العلاقات السببية الملموسة، وذلك أساسًا لأن المفاهيم الكلية ستكون خالية من المحتوى والمعنى بدون جذور في واقع ملموس.

ثالثًا: من ضمن أهداف العلوم السببية التفسيرية معرفة التكوين الفردي الملموس للواقع، ومن ثم يرفض فيبر علمًا يسعى من خلال تكوين المفهوم إلى الكشف عن البُني والعمليات الأساسية المجردة غير القابلة للملاحظة والتي تعمل خلف تيار الأحداث في الواقع. حيث يؤكد على أن قيم الباحث المحددة اجتماعيًا وثقافيًا، ومعتقداته، هي التي تشكل المعايير اللازمة للاختيار من الواقع التجريبي غير المنظم(٤٩).

وهكذا يؤكد فيبر على أن التفسير السببي للفعل الاجتماعي موجود في الخصائص الاجتماعية والمعاني التي تعمل في سياقات مختلفة. وفي العمليات التي يتم من خلالها إنتاج الظواهر الاجتماعية من ظروف موجودة مسبقا. ويكون الدور المنوط بعالم الاجتماع الكشف عن البني القائمة الحقيقية والآليات السببية من خلال الذهاب وراء ما يمكن ملاحظته بشكل مباشر. إن منهج فيبر يعطي أهمية للسياق الاجتماعي والثقافي في عملية الفهم والتفسير، إذ أن التحليل السببي للفعل الاجتماعي يجب أن يسعي إلى منهج يعبر عن التفاعل المستمر بين بناء المفاهيم النظرية ووضع السياق.

رابعا- النموذج الاحتمالي: البنية العاملية

لكي نتعرف على المنظور الاحتمالي في التفسير السببي للفعل الاجتماعي يجب أن نعرج على المنظور الحتمي– قبلا– والذي كان سائداً لعقود طويلة ليس

(49) Mats Ekstrom, Causal Explanation of Social Action, op.cit,p.115.

فقط في علم الاجتماع الكلاسيكي، ولكن– أيضا– في علم النفس والتاريخ وغيرها من العلوم الاجتماعية.

فالحتمية determinism مذهب يرى أن كل ما يحدث في الكون يخضع لقانون سببي ما. فلكل حادث تفسير سببي، أي لكل حادث أسباب ضرورية وكافية تفسّر حدوثه. وهذا ما دعا بعض المفكرين إلى القول بإن الحتمية بمعناها البسيط ليست سوي نوع من الارتباط السببي بين الظواهر. والواقع أن مبدأ الحتمية يتضمن مسلمات تسبقه وتبرره وتهبه محتواه، لعل أهمها أن ثمة نظاماً في الطبيعة، وأن هذا النظام متكرر الوقوع في اطراد Uniformity، وتحكم ذلك الاطراد العلاقة بين العلة والمعلول (أو مبدأ العلية).

ويؤمن فلاسفة الحتمية بأن كل ما يحدث في الكون قابل للتفسير والتنبؤ من حيث المبدأ، بما في ذلك الأفعال الإنسانية. وبهذا يفضي مفهوم الحتمية إلى الحقيقة القائلة بإن معرفتنا لجميع الشروط التي تعين حدوث الظاهرة تمكننا من التنبؤ بما سيحدث حتماً، وهذا التنبؤ وليد لاطراد العلاقات بين الظواهر وترابطها، فتزايد معرفتنا بالظروف التي تحيط بسلوك الإنسان مثلاً كفيل بالمساعدة على اكتشاف القوانين الصحيحة التي تحكم هذا السلوك. وهكذا يُشار إلى القدرة على التنبؤ بالحتمية السببية causal determinism[٥٠].

وإذا تتبعنا الجذور التاريخية للحتمية السببية نجد أنها تعود إلي الفيلسوف "ديموقريطس" الذي قال بالضرورة، ثم جاء أرسطو وتحدث عن العلل الأربعة وفكرة أن السبب المادي هو الجوهر والسبب النهائي هو الغاية. وظلت مسألة السببية موضع نقاش من قبل فلاسفة وعلماء أمثال هيوم، مل، وكارل بوبر، فتعدد التفسيرات واختلفت من مجال إلى أخر،[٥١]على النحو الذي أدي إلى زعزعة فكرة الحتمية التي حكمت موضوع السببية لعقود طويلة. فقد كانت حقيقة أن الأسباب

---

[٥٠] سوسان الياس، الموسوعة العربية، المجلد الثامن، باب (الحتمية)، ص٤٠ www.alukah.net

[51] Jerome H. Zimmerman, Determinism, Science, and Social Work, op. cit, p.54.

(ISSN: 2536 - 9555)

لا تتبعها أثارها دائما تمثل صعوبة كبيرة ليس فقط في مجال العلوم الاجتماعية، بل أيضا في مجال العلوم الطبيعية. خاصا بعد اكتشاف (مبدأ اللا–يقين Uncertainty لهايزنبرج (Heisenberg) والذي يقرر عدم القدرة على التحديد الدقيق لموضع الإلكترون وسرعته في أن واحد. وقد أسفر هذا المبدأ وتطبيقاته في مجال الفيزياء عن زعزعة النموذج الحتمي الكلاسيكي. حيث لا تعدو جميع الافتراضات العلمية أن تكون أكثر من مجرد افتراضات احتمالية، وبدلا من النظر إلى الأسباب على أنها تستلزم النتائج أصبحت ببساطة تزيد من احتمالية حدوثها[٥٢]. ومن ثم أصبح النموذج الاحتمالي هو النموذج الأكثر تأييدا وانتشارا. وتم استبدال القوانين السببية بالقوانين الاحتمالية.

ولقد ارتبط ظهور النهج الاحتمالي في علم الاجتماع بهذا التحول، فقد كانت العلوم الفيزيائية هي المثل الأعلى– إن جاز التعبير– الذي بُني عليه علم الاجتماع– على حد قول "سان سيمون" و"أوجست كونت". ففي العقد الماضي كانت كافة الجهود المبذولة من قبل علماء الاجتماع في التفسير السببي وتكوين المفاهيم وبناء النظريات، كانت كلها في الأساس محاولة لإزالة وصمة العلم الناعم من علم الاجتماع واستبدالها بالمنهجية والأسس العلمية المتمثلة في البحث عن الأسباب والحقائق والتحقق منها. ولكن ظلت المشكلة التي طالما واجهت علماء الاجتماع هي عدم القدرة على تحديد مستوي الدقة واليقين والقدرة على التنبؤ التي كانت سائدة–إلى حد ما– في العلوم الطبيعية. لهذا السبب تعذر الحديث عن قوانين في العلوم الاجتماعية والسلوكية بشكل عام فالقوانين الصارمة لا يمكن إثباتها في دراسة السلوك البشري، حيث لا توجد تقنية قياس دقيقة لهذا السلوك[٥٣]. وأفضل طريقة هي الاعتماد على القوانين الإحصائية، وكلما زاد الارتباط الإحصائي بين عدد من المتغيرات، زادت قوة الدليل علي وجود علاقة

(52) Gordon J. Direnzo, Probability and low in social explanation, Sociological Theory, Spring, 1987, Vol. 5, No. 1 (Spring, 1987), pp. 26-28 Published by: American Sociological Association p.28
(53) Ibid

سببية بينهما. ومن ثم فقد تتطور النهج الاحتمالي في العلوم الاجتماعية بفعل أساليب البحث الكمي والإحصاء(٥٤).

بالطبع علماء الاجتماع الوضعي أمثال "كونت ومل" لم يكونوا متحمسين للمنظور الاحتمالي في التفسير السببي للفعل الاجتماعي؛ لأن المبادئ الأساسية للوضعية هي أن المعرفة يجب أن تستند إلى الظواهر المجتمعية، ويجب التحقق من العلاقات بين الظواهر من خلال الملاحظة والتجريب. بيد أن الأمر قد تغير مع التوسع في النهج الاحتمالي لعلم الاجتماع في بريطانيا وألمانيا وفرنسا، بفعل عدد من الدراسات الكلاسيكية المبكرة ذات الأهمية إلى حد كبير مثل كتب "كينز، نايت ورامزي" في علم الاقتصاد و"سيبرمان" في علم النفس. وبتطبيق نظرية الاحتمالات على البيانات الاجتماعية أدي ذلك إلي الاعتراف بنوع جديد من الانتظام الاحتمالي ومن ثم نوع من التفسير السببي القائم على القوانين الاحتمالية(٥٥). لم يعد التركيز علي إمكانية التعميم والتنبؤ، وإنما أصبح التركيز ينصب علي وصف الخصائص والآليات والعوامل التي ترتبط بحالات الأفراد، الأسر، المجموعات الصغيرة والمنظمات المجتمعية(٥٦). ومن ثم كان النهج الاحتمالي هو النموذج الذي يواكب هذا التراكم السريع في المعرفة والفهم النظري للقضايا الاجتماعية في مجالات البحث الاجتماعي المختلفة مثل التقسيم الطبقي والفقر والديموغرافيا...الخ كلها تتطور وتتنامي بفعل التفسير الاحتمالي والذي يقدم بدائل وتفسيرات مختلفة بحسب السياق ويكون أكثر هذه التفسيرات قبولا هو أكثرها ارتباطا بالواقع(٥٧).

---

(54) Paul Humphreys, Causation in the Social Sciences, Synthese, Jul., 1986, Vol. 68, No. 1,p.4

(55) Jani Erola, Why Probability Has Not Succeeded in Sociology, Sociology, FEBRUARY 2010, Vol. 44, No. 1 (FEBRUARY 2010), p. 121.

(56) Jerome H. Zimmerman, Determinism, Science, and Social Work, op. cit, p.54

(57)Jani Erola, Why Probability Has Not Succeeded in Sociology, op.cit, p.122

(ISSN: 2536 - 9555)

وهذا ما يمكن أن نراه من خلال الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics القائم على حساب الوسيط والمنوال والانحراف المعياري للمتغيرات، أو قد يمتد ذلك للإحصاء الاستدلالي Inferential Statistics الذي يهتم بدراسة العلاقات بين المتغيرات الخاصة بالظاهرة موضوع الدراسة، من خلال الاستنتاجات التي يقوم بها الباحث للقيم الرياضية. ومن ثم يسعي الباحث في سياق العلوم الاجتماعية إلى تحليل تلك القيم الرياضية لكي يفهم الظاهرة و يقدم مجموعة من التنبؤات والتعميمات للوصول الى نتائج شبه يقينية. ولهذا يمكننا القول بإن الإحصاء الاستدلالي يُستخدم في تفسير الظاهرة الاجتماعية أو السلوك الإنساني كمحاولة علمية لتعميم النتائج والوصول– إلى حد ما– الى نتائج محتملة اعتمادا على مقياس يتم تصميمه كأداة لجمع البيانات وتحليلها. وهذه المقاييس التي يطبقها الباحث في مجال العلوم الاجتماعية توصف بالثبات Reliability، ومن ثم صدقها Validity، ومن ثم مدى القابلية لاعتمادها والوثوق بنتائجها Accountability بطرق إحصائية نستطيع من خلالها اتخاذ القرارات فيما يتعلق بظاهرة اجتماعية ما أو سلوك معين. ذلك لأن الإحصاء الاستدلالي يعتمد على أسلوب العينة لجمع البيانات من المفحوصين ومعالجتها إحصائيا بهدف معرفة ما إذا كانت نتائج الدراسة تنطبق على المجتمع ككل أم لا، بشرط أن تكون عينة ممثلة representative للمجتمع ككل، وتحديد الفرضيات واختبارها والوصول إلى تعميمات صالحة للتطبيق بنسبة كبيرة على المجتمع. الأمر الذي سنحاول عرضه ومناقشته لاحقا فى نموذج التحليل العاملي أو البنية العاملية.

على هذا النحو انتقلت فكرة الاحتمالية من مجال الفيزياء والعلم الطبيعي إلى مجال العلوم الاجتماعية وأصبح الحديث عوضا عن القوانين السببية بالمتغيرات أو العبارات العامة شبيهة القوانين، أو الآليات، أو الخصائص، أو القوي السببية...الخ. ولكن حتى مع تطبيق النهج الاحتمالي ظلت الصعوبات التي واجهها علماء الاجتماع في مسألة تكوين المفاهيم والربط بين الجوانب النظرية والتجريبية لتشكيل هذه المفاهيم قائمة. فحاول البعض التغلب على هذه الصعوبات مثل العالم (بول لازرفيلد Lazar Feild) الذي أكتفي بالتنبؤ الاحتمالي بدلا من

البحث عن التنبؤ المطلق، وحدد مجموعة من الشروط الواجب استيفاءها في الظواهر الاجتماعية ونحن بصدد الحديث عن ارتباطها العلي، على النحو التالي:

أولا: أن يسبق السبب النتيجة زمنيا فلا يمكن أن نتصور وقوع النتيجة قبل السبب الذي أدي إليها، فالدخان– مثلا– لا يسبب النار، بل العكس هو الصحيح. ولكن حتى هذه القضية قد تجافي الحقيقة، طالما نتحدث في العلوم الاجتماعية. فمثلا مقولة "أن المستوي التعليمي للآباء يؤثر في المستوي التعليمي للأبناء" قد لا تكون صحيحة دائما، إذ من الممكن أن يحدث أحيانا أن يؤثر المستوي التعليمي للأبناء على الإباء، إذ يذهب الإباء إلى المدرسة أو الجامعة متأثرين بأبنائهم. وبالطريقة نفسها نقول إن الفقر قد يؤدي إلى الانحراف وكذلك قد يؤدي الانحراف إلى الفقر. وهي ما تعرف بالعلية التبادلية Mutual causality[٥٨].

ثانيا: أن يثبت علميا وتجريبيا ارتباط العاملين مع بعضهما مثلا ارتباط النار بالدخان أو بالحرارة لكن أيضا يحدث في العلوم الاجتماعية أن الارتباط قد يكون له نسبه معينة أو معامل تأثير بدرجة ما، إذ أن الارتباط الكامل perfect correlation قضية من الصعب تحقيقها أو التحقق منها. مثلا قولنا إن جميع العرب يتحدثون العربية قد لا تكون صحيحة حيث يوجد عرب لا يتحدثون العربية ويوجد غير عرب ويتحدثون العربية، فارتباط العرب بالعربية ليس بالضرورة تام وكامل[٥٩].

ثالثا: إن الارتباط الذي ثبت وجوده علميا وتجريبيا لا يمكن إرجاعه إلى أي عامل أخر قد يكون السبب في حدوث العاملين معا. فمثلا إذا وجدنا علاقة سلبية قوية بين تدخين الطلبة ومستوي تحصيلهم العلمي، فقد يكون هنالك عامل ثالث، مثلا عدم الاستقرار الأسري هو السبب في حدوث كل من التدخين وتدني

---

(58) Mohamed S Hassan& Engy H Abdel Hafez, Some Epistemological and Ontological Reflections on Concept of Causality: From Scientific Causality to Contextual Causality

(٥٩) اقبلان عبد القادر مبارك، التفكير السببي في العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة، مجلد ١، العدد ١، ١٩٩٢، ص ٥٤.

(ISSN: 2536 - 9555)

التحصيل الدراسي. وهذا ما سنحاوله توضيحه من تناولنا لبنية التحليل العاملي باعتباره إحدى الطرق الاستدلالية الكمية التي تسهم في كشف نوع الارتباطات بين المتغيرات التي تسهم في تشكيل السلوك أو الظاهرة موضوع الدراسة.

يتضح إذن أن ثمة صعوبات تحد من فاعلية effectiveness العلاقة السببية في العلوم الاجتماعية، من بينها تفاعل عدد كبير من الأسباب والعوامل في تشكيل ظاهرة أو وضع اجتماعي معين. وعملية عزل الأنظمة أو الظواهر الاجتماعية عزلا تاما ليس بالأمر السهل. لذلك؛ فإننا كما يقول برتراند راسل نقوم بتطبيق قوانين السببية على الظواهر والنظم الاجتماعية التي هي تحت الدراسة والبحث. وان تحديد الأهمية النسبية للأسباب أمر ممكن لكن يشوبه صعوبة. فعندما نقول إن عامل معين أو مجموعة عوامل أهم من عامل أخر في التأثير في ظاهرة معينة فهذا يعني حساب درجة التأثير الأكثر أهمية بالنسبة لكل العوامل. مثلا عندما نقول إن تحديد صحة الإنسان في المستقبل يعتمد على النظام الغذائي الحالي للشخص ومستوي النشاط البدني ونمط الحياة... وهكذا يلزم تحديد أكثر هذه العوامل قوة وارتباط بالظاهرة موضع البحث[٦٠]. من ثم دعي الإحصائيون إلى إعادة صياغة مفاهيم السببية من خلال حساب معامل التأثير إحصائيا لمجموعة العوامل والشروط التي ترتبط بالظاهرة المدروسة في تجربة معاشه أو سياق واقعي محدد.

ولهذا اتفق العلماء في مجال العلوم الاجتماعية على اللجوء إلى التحليل العاملي Factor analysis باعتباره من الأساليب الرياضية التي تهتم بتصنيف متغيرات الدراسة وإيجاد الروابط بين تلك المتغيرات في ضوء التوجهات النظرية أو الابستمولوجية التي ينطلق منها الباحث لاختبار فروضه وصحتها. ويتميز أسلوب التحليل للبنية العاملية– مقارنة بالأساليب الإحصائية الأخرى– بإسهامات قد يقدمها للباحث لتعديل الإطار النظري في ضوء نتائج التحليل الإحصائي للمتغيرات ودرجة الارتباطات بينهم. على عكس الإجراءات التجريبية الأخرى التي

[٦٠] المرجع السابق، ص٥٥.

تفسر نتائج الارتباطات في ضوء التوجه النظري للدراسة ولا يتضمن تدخل او تغذية راجعة feedback على عكس التحليل العاملي للمتغيرات الخاصة بالدراسة فان الباحث لديه من المرونة تغيير بالحذف او الإضافة او التجديد للمفاهيم النظرية والتوجه النظري والمنطق العلمي الذي انطلق منه الباحث ليقترح تعديلات ممكنة له. فمعرفة شكل الارتباط بين المتغيرات يساعد على وضع الفروض العلمية التي تختبر الأسس النظرية التي شيد عليها العلماء تصوراتهم التجريبية ومن ثم صياغة القانون العلمي.

ينتج عن هذا أننا نستطيع أن نستخدم هذا الأسلوب الإحصائى فى تنظيم مجال جديد نحتاج للتعرف على خصائصه ومتغيراته، وهي حاجة يسعى إليها الباحث عندما يطرق مجالا جديدا لا يعرف كل متغيراته. أو عندما يبحث مدى تعلق المتغيرات المختلفة بالظاهرة الرئيسية، والنتيجة المباشرة لهذه الخطوة الاستكشافية هى إعادة الدراسة والتناول للمتغيرات الهامة في المجال، وبناء الفروض التي تفسر العلاقات بين هذه المتغيرات.

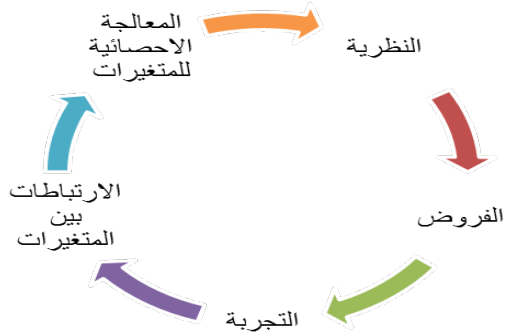

شكل (٨) يوضح طبيعة التداخل بين النظرية والتجريب في إطار النموذج الاحتمالي

فالتحليل العاملي كمنهج كلي يسعى الى الكشف عن العلاقات بين المتغيرات والارتباطات بينهم في إطار كلي شامل. بهدف فهم علاقات المتغيرات ببعضها البعض في إطار هذا الكل أو الموقف الكلي الذي تحدث فيه الظاهرة أو ينتج عنه السلوك. ومن ثم فإن منهج التحليل العاملي يجعل الباحث يتجاوز الاستغراق في

(ISSN: 2536 - 9555)

الموقف الجزئي، وفي المشاهدات والملاحظات العلمية بهدف الوصول الى تفسير علمي للظواهر. حيث يضع منهج التحليل العاملي في اعتباره السياق الكلي الذي تظهر فيه الظاهرة أو السلوك إضافة إلى الاهتمام بالعناصر الجزئية التي تشكل الموقف ككل والتي يسعى الباحث– من خلالها– إلى كشف الارتباطات بين عناصر الموقف الواحد لفهم العلاقة بين العناصر الجزئية والكلية ومن ثم التنبؤ بالظاهرة الاجتماعية أو بالسلوك. وبالتالي فهو يتفق مع الاتجاه الوضعي لكنه في الوقت نفسه يفهم هذه الارتباطات بين عناصر الموقف أو التجربة من خلال تقديره واهتمامه بالسياق– باعتباره سياقا كلياً–. وذلك في ضوء الإطار النظري الذي يتبناه الباحث الأمر الذي يجعل ثمة اختلافات في الدرجات والارتباطات بين عناصر الموقف أو السلوك تأثرا بالتوجه النظري– الذي يعد أمرا ذاتيا يتدخل فيه التكوين المعرفي للباحث– بحيث يتم تاويل السياق والارتباط بين عناصر السياق في إطار التوجه المعرفي للباحث. ولهذا اعتمد التحليل العاملي Factor Analysis على النمذجة النظرية أو المفاهيمية Conceptual Modeling ذلك لإن النموذج ينطوي على عدد من العلاقات بين المتغيرات، وهو يستهدف الاقتراب من واقع العلاقات بين المتغيرات[٦١].

بالإضافة الى النمذجة يوجد ما يعرف بالنمذجة بالمعادلات البنائية Structural Equation Modeling SEM وهي عبارة عن استراتيجيات إحصائية متقدمة تسعى إلى اختبار صحة شبكة العلاقات بين المتغيرات (النماذج النظرية) التي يفترضها الباحث دون الحاجة إلى تجزئة العلاقات المفترضة إلى أجزاء، واختبار صحة كل جزء من العلاقات على حده دون تجزئتها الى علاقات جزئية. هذا الاجراء المنهجي يعطي الباحث صورة أدق عن سلوك المتغيرات الحقيقي. ذلك لأن طبيعة الواقع الاجتماعي أو السلوكي معقد وهو أمر يجعل من

[٦١] أمجد بوزيان تبغره، التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي مفاهيمها ومنهجيتها بتوظيف حزمة، اس بي بي اس، دار المسيرة للنشر والطباعة. عمان، ١٣٠ ص ٢٠١٢.

المستحيل استقطاع أجزاء بسيطة من نسيج العلاقات بين المتغيرات كما تميل الى ذلك المدرسة الوضعية[٦٢].

إن أسلوب التحليل العاملي يقدم لنا تصوراُ كلياً عن المجال أو السياق الذي تنشأ فيه الظاهرة الاجتماعية أو السلوك- كما ذهب في ذلك المدى في التحليل الاتجاه الوضعي- الذي اقتصر على العلاقات الثنائية بين متغيرين بمعزل عن المجال الاجتماعي أو السلوكي باعتباره يمثل كلا متماسكا coherent whole. وعلى النقيض من هذا التصور يأتي الاتجاه التأويلي الذي اهتم بالسياق وبالمجال ككل دون أن يهتم بالعلاقات بين المتغيرات؛ لأن الاهتمام انصب على البناء دون القاء الاهتمام على عناصره. فمثلا لتحديد العوامل المؤثرة في تنمية الشعور بالمسؤولية الاجتماعية عند الشباب، نجد أن المدخل لفهم أسباب تنامي المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب يكون من خلال تحديد الباحث عدداً من المتغيرات مثل الذكاء، الولاء، العطاء، الانطواء، المشاركة وغيرها من المتغيرات التي يُفترض أنها من أسباب تنامي هذا الشعور. ومن ثم يحصل الباحث على مصفوفة matrix من الارتباطات بين المتغيرات لدى عينة يتم تحديدها من الشباب. وعند تحليل هذه المصفوفة من المتغيرات لا يكتفى الباحث بمعرقة قوة الارتباط مثلا بين المسؤولية الاجتماعية والذكاء، أو بين الانطواء والمسؤولية الاجتماعية، فالعلاقة بين المتغير (أ- ب) او بين (أ-ج) وغيرها من عشرات الارتباطات لا تؤدي إلى فهم كامل للمجال أو السياق الذي تحدث فيه هذه الارتباطات بين المتغيرات. فهذد العلاقات البسيطة لا تعطى لنا تصوراً كاملاً عن الأسباب الحقيقية للظاهرة أو السلوك، ولكن يجب أن تُفهم معا من منظور كلي شامل. كذلك الأمر ينطبق في مجال السلوك وعلم النفس[٦٣].

---

[٦٢] المرجع السابق، ص ١١٥.

[٦٣] محمد منصور، البنية العاملية لسلوك العطاء والتنبؤ به من خلال المسئولية الاجتماعية والمشاعر الإيجابية والعوامل الخمسة الكبرى للشخصية، حوليات مركز البحوث والدراسات النفسية – كلية الآداب جامعة القاهرة، ٢٠١٨.

(ISSN: 2536 - 9555)

ولهذا فان أسلوب التحليل العاملي لا يقدم فقط تحليلاً لعلاقات سببية قائمة بين المتغيرات– كما هو متبع في النموذج الوضعي– ولكنه في إطار بنية عاملية كلية يقترح علاقات سببية ممكنة ومحتملة Probable causes بين متغيرات الدراسة لم يسبق اكتشافها ولم تخضع للتجربة الحسية من قبل. فالنموذج الاحتمالي المتمثل في تحليل البنية العاملية هو توجه في التحليل يسعى الى تجاوز كلا من النموذج الوضعي والاحتكام الى القانون العلمي بطريقة تعسفية obligatory دون أن يأخذ في الاعتبار البعد الذاتي في تشكيل الظاهرة الاجتماعية أو السلوك. كما أنه محاولة لتجاوز النموذج التأويلي الذي أعطى اهتماماً بالذات وبالمعاني المتضمنة فى الفعل الاجتماعي أو السلوك الإنساني في مقابل الموضوع والنظرة الموضوعية فى النظر والتحليل. ولهذا نرى أن بنية التحليل العاملي هو أسلوب أو منهج في النظر والتحليل يسعى إلى الربط بين الاتجاه الوضعي والتأويلي في فهم الظواهر الاجتماعية، عبر التأكيد على أن المفهوم الواحد قد يختلف عليه الباحثون في علم الاجتماع وذلك من حيث تصميم مقياس measurement يقيس أبعاد هذا المفهوم. بالإضافة إلى الاعتقاد بأن النتائج المُطبقة على عينة ما، لا تمثل قانوناً عاماً صالح لكل الحالات المتشابهة، نظرا لاختلاف السياق كما سنوضح ذلك. ومن جهة أخرى يتفق نموذج التحليل العاملي مع النموذج التأويلي فى الاعتقاد بأن هناك عدداً من الأسباب والعوامل تعد مسؤولة عن نشأة ظاهرة اجتماعية ما أو سلوك معين، ولا يمكن فهم تلك الظاهرة أو هذا السلوك برده إلى عامل أو سبب واحد كما زعم أصحاب الاتجاه الوضعي التجريبي. ومن ثم يتبين لنا– كما هو موضح في الشكل التالي– أن النموذج الاحتمالي– كما يطرحه النموذج العاملي او تحليل البنية العاملية– هو حلقة الوصل أو الجسر الذي يرد الذاتي الى ماهو موضوعي ومحاولة فهم الموضوع الاجتماعي أو السلوك الانساني ليس بطريقة جافة وكأنه شيئا جامداً– كما فى العلوم الطبيعية– ولكن باعتباره موضوعاً حيوياً له أحاسيس ومشاعر ويعيش في بيئة تتنوع بتنوع المثيرات التي تحفز ظهورها.

شكل رقم (٩) الطبيعة التوافقية لنموذج البنية العاملية

ولعل هذا الفهم يجعلنا نسعى لوضع معادلة توضح الطبيعة الابستمولوجية التي قام عليها النموذج الاحتمالي البنائي Probable Structural Model والذي يعرف بمصطلح التحليل العاملي. وهذه المعادلة على النحو التالي:

$$PS = {}^{C}[F(n)+S(O)] \quad RE \rightarrow$$

حيث ان (f) العامل المؤثر، (n) مجموع العوامل، (s) البعد الذاتي، (o) البعد الموضوعي، (c) سياق أو مجال الدراسة الذي يتصف بالكلية والمعقولية.

إن هذه المعادلة التي حاولنا فيها توضيح الأساس الابستمولوجي الذي يقوم عليه بنية التحليل العاملي تعكس الصيغة الاحتمالية والنسبية لطبيعة التفسير العلمي لأسباب الظاهرة الاجتماعية أو السلوك الإنساني. بحيث يتصف هذا التفسير بالنسبية في مقابل الصبغة الحتمية التي يقدمها لنا الاتجاه الوضعي في التفسير هذا من جهة. ومن جهة أخري تشير هذه المعادلة إلى الطابع الموضوعي من خلال إيضاح أن الاهتمام بالقيم الكلية والطابع الشمولي للتفسير– كما في الاتجاه التاويلي– لا يجعلنا نغفل عن ضرورة اللجوء إلى الواقع الموضوعي وهذا ما يفتقر إليه الاتجاه التأويلي.

إن النموذج الاحتمالي، كما هو متمثل في بنية التحليل العاملي، يطرح علاقة بين الكلي والجزئي أو بين الثابت والمتغير. الثابت هنا ما هو إلا C، أي السياق الذي يلعب دورا هاماً في تحديد شكل وسمة الارتباطات والعلاقات بين المتغيرات المختلفة. فإذا قلنا مثلا: بإن الفقر يرتبط بالانحراف ارتباطا إيجابيا، فإن منهج التحليل العاملي يفرض علينا بحث هذه العلاقة وشكل الارتباط ودرجته بين الفقر والانحراف وغيرها من العوامل الأخرى مثل العمل– العمر– الجنس– الثقافة– التعليم.....الخ. ليتضح شكل الارتباطات بين هذه العوامل باعتبارها أسباباً تلعب

(ISSN: 2536 - 9555)

دوراً في انتشار ظاهرة الانحراف، ولكن نوع الارتباط وحجمه والعلاقات بين هذه المتغيرات يتوقف على شكل السياق الذي يختلف من مجتمع لأخر ومن بيئة لأخري، في نفس المجتمع الواحد. وكذلك الحال بالنسبة لسمات الشخصية مثل العلاقة بين الذكاء والتحصيل الدراسي يختلف شكل الارتباط اعتمادا على العلاقات بين المتغيرات الاخرى كالجنس– مستوى الطموح– العمر– ثقافة الأسرة– نوع التعليم– المادة التعليمية...الخ.

وأخيرا يمكن القول بإن المنظور الاحتمالي للتفسير السببي في العلوم الاجتماعية–وفقا لنموذج التحليل العامل– كما تناولناه، يعد محاولة لتجاوز الجدل القائم بين علم الاجتماع التأويلي وعلم الاجتماع السببي الوضعي. حيث لا يتم توجيه التفسيرات السببية– هنا– نحو إنتاج نوع من الارتباطات التجريبية بين المتغيرات، أو إجراء تنبؤات صارمة على أساس حزمة من القوانين التجريبية، فحسب وإنما بالإضافة إلى ذلك يتم توظيف المنظور الاحتمالي والتحليل الإحصائي كأدوات لتحليل وتفسير العلاقات المعقدة بين الأحداث والعمليات والبني الاجتماعية المختلفة، وفقا للنظريات المختلفة في حساب الاحتمالات، وأيضا وفقا لمنهج الفهم والتأويل. حيث نجزم بأن كل تأويل للظاهرة المدروسة بمثابة إعادة تمثيل لها في ذهن ووعي المؤول، ومن ثم فكل تأويل يخضع أيضا لمنطق الاحتمال وأكثر التأويلات قبولا هي تلك التي ترتبط بالواقع وتقدم تفسيرا علياً مقبولا له.

من خلال هذا العرض لنماذج التفسير السببي للفعل الاجتماعي يمكن أن نستخلص منهجية للتفسير السببي للفعل الاجتماعي، قائمة على التداخل بين هذه النماذج الثلاث. ومعتمدة على الدمج بين عمليات التفسير والفهم في إطار القوانين الإحصائية ذات الطابع الاحتمالي. منهجية تتخللها عملية من التفاعل المستمر بين بناء المفاهيم النظرية ووضع السياق. (انظر شكل رقم ٩). لاشك أن هذين النوعين من المعرفة مختلفان، ولكن كل منهما يمثل هدفا للعلم. يشير التصور وبناء النظرية إلى عملية نستخلص من خلالها البيانات في محاولة لالتقاط الآليات والبُني السببية التي لا يمكن ملاحظتها بشكل مباشر والتي تولد ظواهر وأحداثًا يمكن ملاحظتها.

إن البحث عن الأسباب الخفية ليس شيئًا ميتا فيزيائيا أو أقل من علمي، ولكنه جانب أساسي من التحليل السببي للأفعال الاجتماعية، والذي يستدعي بناء

مفاهيم ونظريات ومن ثم منطق للتفسير السببي. ولا يُنظر إلى النظريات هنا على أنها أطر تنظيمية في شكل نماذج للعلاقات بين المتغيرات المستقلة والتابعة، ولا كإنتاج تجريبي، إذ أن عملية الوصول إلى التعميمات– ليست انتقال من البعض إلى الكل، أو انتقالا من الأشياء التي يمكن ملاحظتها إلى البُني والآليات غير المرصودة التي تفسرها دائمًا. وإنما يجب أن يرتبط الاستيراد الملموس للآليات السببية وتأثيراتها بالسياق المفتوح والمعقد الذي تعمل فيه. حيث يصبح من الأهمية بمكان في العلوم الاجتماعية إعادة بناء السياق الاجتماعي والزماني والمكاني ذي الصلة، ودراسة– مسترشدة بالمفاهيم والنظريات– وكيفية التعبير عن أليات سببية معينة في مثل هذا السياق. دائمًا ما تكون التعميمات التجريبية مشروطة وتعتمد على مدى حدوث السياق المعني بشكل عام. لأن السياقات الاجتماعية متنوعة ومعقدة ومتغيرة للغاية، مما يجعل من الصعب عمل تنبؤات دقيقة. ثم محاولة استخلاص الوضع شبه التجريبي المثالي من خلال التحكم إحصائيًا في المتغيرات الاجتماعية التقليدية (الجنس، والعمر، والدخل، وما إلى ذلك)، ويجب توجيه البحث من خلال المعرفة العميقة بالسياقات نحو بناء كائنات ذات صلة للمقارنة. هنا يظهر التحليل التفسيري السببي والتحليل التأويلي ليس كعمليتين متناقضتين، بل متداخلتان. وتكون ممارسة البحث التأويلي الأكثر أهمية، لإنها مسألة عملية يمكننا من خلالها تعميق معرفتنا بالسياقات الاجتماعية المختلفة وتطويرها ومراجعتها باستمرار، حيث يُمكِّننا البحث التأويلي من تفسير وفهم المعنى الذي يستثمر به الأشخاص المواقف والأفعال المختلفة ويصبح ذا أهمية مركزية للتفسيرات السببية للأفعال الاجتماعية.

إن العديد من علماء الاجتماع اليوم يتفقون على أن الواقع الاجتماعي يشكل من حيث المبدأ، بنية كلية معقدة تتغير باستمرار وتتكون من خصائص وعمليات اجتماعية متشابكة وغير ملحوظة جزئيًا وفعالة ومتأثرة على مستويات مختلفة. ومع ذلك، غالبًا ما يكون هناك تجاهل لهذا في ممارسة أبحاثهم التفسيرية السببية. ولا يزال جزء من العلماء متمسكا بالتفسير السببي المرتبط–على وجه التحديد– بإنتاج الارتباطات التجريبية بين الظواهر التي يمكن ملاحظتها، مما يجعل عملهم ناقص[٦٤].

(64) Mats Ekstrom, Causal Explanation of Social Action, op.cit.

(ISSN: 2536 - 9555)

خاتمة

لقد خلُصت هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات نوجزها فيما يلي

- لقد تساءلنا في بداية البحث عن إمكان وجود حساب أو نموذج تفسيري مُرضي للفعل الاجتماعي يمكن الاعتداد به في مجال العلوم الاجتماعية؟ والأن نجيب بأن الجدل الفلسفي في العمل الاجتماعي يكشف عن أهمية وجود منطق ومنهج للعمل في ميدان البحوث الاجتماعية. ومن ثم فان التفسير السببي للظواهر الاجتماعية والأفعال الإنسانية مطلب ضروري، حتى لو لم يعتمد على قوانين، على غرار العلوم الطبيعية. بيد أن مسألة تبرير الادعاءات السببية في العلوم الاجتماعية أمر مثير للجدل؛ لأن تفسير الأفعال البشرية بما تضمنه من شرح وتبرير للأفعال والرغبات والدوافع والمعتقدات تنطوي على صعوبة، حيث لا يوجد قانون يمكن أن يوضح لنا كيف ترتبط أسباب الفاعلين بأفعالهم، وإنما كل حساب أو نموذج يمكن أن يكون مقبولا طالما يوفر أساساً عقليا للتبرير. ولهذا كشفت الدراسة عن أن منهجية التأليف والدمج بين كلا من الاتجاه الوضعي والاتجاه التأويلي– كما اتضح لنا من خلال النموذج الاحتمالي– يمكن– من خلالها– تجاوز الثنائية التي تؤدي إلى نظرة قطعية، ثنائية الفهم أم التفسير.
- الفكرة التقليدية عن السببية بوصفها علاقة حتمية بين مؤثر ونتيجة يجب تجاوزها، لأنها مازالت عالقة في أذهان البعض، فليس ثمة تفسير سببي يقتصر علي هذه العلاقة الثنائية فحسب، وإنما هناك سياق يحدد جملة الشروط والعوامل ودرجة أهميتها وارتباطها الزمني وعموميتها.....الخ من الشروط.
- لم يعد لفظ السبب أو السببية متداولا في ميدان البحث الاجتماعي، بل ربما إن هذا اللفظ في طريقه إلى الزوال حتى من ميدان العلوم الطبيعية، على حد

قول رسل. "لا توجد ادعاءات سببية في علم الفيزياء، والسببية ليست جزء من الوصف المادي للعالم[٦٥]". ومن ثم تم الاستعاضة عن مصطلح السبب بمصطلحات أخري تعبر عن درجة الارتباط بين المتغيرات إحصائيا وتشير إلى العلاقة بينها، مثل مصطلحات: القوي، العوامل، الآليات، الشروط، الدوافع.....الخ كل هذه المصطلحات تستخدم للتعبير عن العلاقات السببية بين المتغيرات. كما أوضحنا ذلك من خلال نموذج التحليل العاملي للإشارة الى مفهوم السببية كما يتم تداوله الان في العلوم الاجتماعية.

- منهجية التفسير السببي للفعل الاجتماعي يجب أن تعتمد علي نوع من التفاعل بين منهج التفسير العلي القائم علي الملاحظة والتجريب والمقارنة....الخ ومنهج الفهم والتأويل الذي يعتمد علي رصد معاني ودلالات ومقاصد الفعل الإنساني. وقد طرحنا نموذج التحليل العاملي كألية لهذا الدمج.
- مازالت النقاشات النظرية (الابستمولوجية والمنهجية) المتعلقة بالسببية قليلة، ربما لو تم التوسع في هذه النقاشات يمكن الوصول إلى نهج أو طريقة تساعد على التقليل من حدة الاختلافات في مناهج التفسير السببي في العلوم الاجتماعية، وهذا الأمر منوط به هذا الفرع الذي يسمي فلسفة العلوم الاجتماعية. وقد اثبتت الدراسة أن النموذج التجريبي أو الطبيعي والذي يؤكد على أن التحليل السببي للأحداث الاجتماعية هو العامل الأساسي وجهة نظر منقوصة، والسؤال الذي يجبُ طرحه- هنا- هو: كيف يمكننا التفكير في السببية في العلوم الاجتماعية من وجهة نظر فلسفية؟ يجب تجاوز النظرة الميكانيكية بشأن السببية، تلك النظرة التي تزعزعت بفضل مبدأ اللا تحديد لهايزنبرج. ومن ثم فإن مفهوم السببية السياقية contextual causality تعد بداية مناسبة لفهم طبيعة الارتباطات في العلوم الاجتماعية.

(65) Gerhard Wagner and Karin Ikas, Function and Causality, Revue International de Philosophie, 2012, Vol. 66, No. 259, p.45

(ISSN: 2536 - 9555)

قائمة بالمصادر والمراجع

أولاً– المصادر والمراجع الأجنبية

1. Bert Leuridan and Erik Weber, Causality, and explanation in science, Erkenntnis (1975-), 2013, Vol. 78, Supplement 2: (2013).
2. Bourdieu (1998) Practical Reason: On the Theory of Action. Sandford University Press.
3. Churchland, P (1996) The Mind-Brain Continuum. Edited by R.R. L linás. The MIT Press.
4. Daniel Hirschman and Isaac Ariail Reed, Fourmation Stories and Causality in Sociology, Sociological Theory, DECEMBER 2014, Vol. 32, No. 4 (DECEMBER 2014).
5. David M. Klein, Causation in Sociology Today, Sociological Theory, spring, 1987, Vol. 5, No. 1.
6. Davis, James A. 1971. Elementary Survey Analysis. Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice.
7. Fairchild, Henry Pratt (Ed.). 1966. Dictionary of Sociology and Related Sciences. Totowa, New Jersey, 1968.
8. Gerhard Wagner and Karin Ikas, Function and Causality, Revue International de Philosophie, 2012, Vol. 66, No. 259
9. Giddens, Anthony (1976) New Rules of Sociological Method: a Positive Critique of interpretative Sociologies. London: Hutchinson.
10. Giddens, Anthony (1991) Modernity and Self-Identity: Self and Society in the Late Modern Age. Cambridge: Polity.
11. Gordon J. Direnzo, Probability and low in social explanation, Sociological Theory, spring, 1987, Vol. 5, No. 1 (spring, 1987), Published by: American Sociological Association.
12. Hoult, Thomas Ford. 1972. Dictionary of Modern Sociology. Totowa, New Jersey, 1972.
13. Jani Erola, why probability has not scucceded in sociology, Sociology, FEBRUARY 2010, Vol. 44, No. 1 (FEBRUARY 2010).

14. Jerome H. Zimmerman, Determinism, Science, and Social Work, Social Service Review, Mar. 1989, Vol. 63, No. 1 (Mar. 1989).
15. John H. Goldthorpe, Causation, Staticsand Sociology, European Sociological Review, Mar. 2001, Vol. 17, No. 1
16. Mats Ekstrom, Causal Explanation of Social Action: The Contribution of Max Weber and of Critical Realism to a Generative View of Causal Explanation in Social Science, Acta Sociologica, 1992, Vol. 35, No. 2 (1992).
17. Mitchell, G. Duncan (Ed.). 1968. A Dictionary of Sociology. Chicago: Aldine.
18. M. Hassan& E. Abdel Hafez, Some Epistemological and Ontological Reflections on Concept of Causality: From Scientific Causality to Contextual Causality
19. M. Hassan, (2007) Cassirer and Structuralism of Perception: an Application of Group Theory to Psychology. PhD, Durham University. UK
20. Paul Humphreys, Causation in the Social Sciences, Synthese , Jul., 1986, Vol. 68, No. 1
21. Penrose,R , Clarke,C , Kragh ,H & 4 more(2011): Cosmology of Consciousness: Quantum Physics & Neuroscience of Mind.
22. Penrose, R, Gardner, M (1991) The Emperor's New Mind: Concerning Computers, Minds, and the Laws of Physics.
23. Penrose, R, (1994) Shadows of the Mind: A Search for the Missing Science of Consciousness.
24. Theodorson, George A. 1969. A Modern Dictionary of Sociology. New York: Thomas Y. Crowell.
25. Weber. M. 1949. Objectivity in Social Science and Social Policy. In E. A. Shils & H. A. Finch (eds). The Methodology of the Social Sciences. New York: The Free Press.
26. Weber. M. 1978. Economy and Society. London: University of California Press.

(ISSN: 2536 - 9555)

ثانيًا– المصادر والمراجع العربية

١. تبغره أمجد بوزيان (٢٠١٢) التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي مفاهيمها ومنهجيتها بتوظيف حزمة SPPS & LISREL دار المسيرة للنشر والطباعة. عمان.

٢. جميل حمداوي علم الاجتماع بين الفهم والتفسير، شبكة الألوكة.

٣. جميل حمداوي، جهود ماكس فيبر في مجال السوسيولوجي، شبكة الألوكة، ط١، ٢٠١٥.

٤. حسام الدين فياض، نظرية الفعل الاجتماعي عند فيبر، ط١، مكتبة نحو علم اجتماع تنويري، ٢٠١٨.

٥. ساميه محمد جابر، منهجيات البحث الاجتماعي والإعلامي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

٦. صلاح قنصوه، الموضوعية عند ماكس فيبر، مجلة الفكر العربي، العدد ١٩، ١٩٨١.

٧. علي سالم، قراءة في نظرية المعرفة عند ماكس فيبر، مجلة الفكر العربي المعاصر، ١٩٨٦.

٨. علا أنور، التفسير في العلوم الاجتماعية، دراسة في فلسفة العلم، دار الثقافة للنشر، القاهرة، ١٩٨٨.

٩. علا أنور، أزمة المنهج في العلوم الإنسانية، مجلة المسلم المعاصر مجلد ١٤، العدد ٥٥، ١٩٩٠.

١٠. ريدل فاينرت، كوبرنيكوس وداروين وفرويد: ثورات في تاريخ وفلسفة العلم، ترجمة احمد شكل، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، ٢٠١٧.

١١. محمد منصور، (٢٠١٨) البنية العاملية لسلوك العطاء والتنبؤ به من خلال المسؤولية الاجتماعية والمشاعر الإيجابية والعوامل الخمسة الكبرى للشخصية. حوليات مركز البحوث والدراسات النفسية– كلية الآداب جامعة القاهرة.